

والسيد وزير الثقافة والاتصال بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارتها إلى جلسة لاحقة، لارتباط السيدين الوزيرين بنشاط حكومي طارئ.
وبمراعاة ثانية من رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يخبر من خلالها المجلس تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الاقتصاد والمالية حول التحفيز البنكي لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى جلسة لاحقة.
أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يونيو 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 68 سؤالاً؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 19 جواباً.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه الاحتقان الاجتماعي الغير المسبوق لوكالة التنمية الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نسألكم عن الاحتقان الاجتماعي غير المسبوق الذي تعيشه وكالة التنمية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أولا، ليس هناك احتقان بالشكل الذي تتحدثين عنه، لكن هناك خروج لتقائكم من أجل بعض المطالب، والتي نحن منكمين عليها، ويمكن أن نرجع إلى سؤالكم بعد الاستماع إلى تعقيباتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

محضر الجلسة رقم 162

التاريخ: الثلاثاء 20 رمضان 1439هـ (5 يونيو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وست وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

نحيط المجلس الموقر علما أن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب أودع لدى مكتب مجلس المستشارين مقترح قانون يقضي بإحداث مؤشر خاص بالغازوال.

كما نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

وبالنسبة لجلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 5 يونيو، لدينا استدراك على جدول أعمالها، ذلك أنه بطلب من الفريق الحركي يعوض السؤال الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالإسكان حول تنمية المراكز القروية الصاعدة، بالسؤال الموجه لقطاع الاقتصاد والمالية، وموضوعه مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الشباب والرياضة

السيدة المستشارة المحترمة، أتم كنعرفو بأن الباب ديالي دائما مفتوح
وأخر لقاء مع النقابة ديال (UGTM)¹ اللي طلبوا باش نستقبلهم على إثر
هذه الواقعة، استقبلتهم عاد هاذ الأسبوع اللي فايت نهار 30 ماي.
أنت بيدك السيدة المستشارة عيطنا لك وقلنا لك أجي قلتي أنا راني
في الوقفة مع الإخوان ملي غنسالي غادي نعط، ما عيطيش وما جيتيش،
اليوم كطرحي السؤال أنا كنجابوك.

ثالث حاجة، بغيت نقول لكم بأنه احنا في تشاور مستمر وفي لقاءات
مستمرة، هاذي غير الوزارة، أما السيد المدير فعندو محاضر مهمة بأن 7
صفحات كلها تدون لوقائع هاته الاجتماعات واللي فيها اتفاقات.

بغيت نقول لكم بأن نحن مع العمل النقابي نعم نحن مع العمل المؤسساتي
المحترم، ولكن لا نسمح أن يكون حماية نقابية لتجاوز القانون، راه واحد
المستخدم ملي كتقول لو هاك (l'ordre de mission) سير تخدم ويقول
لك لا، راه وخا يكون نقابي، وخا يكون حتى عضو في المكتب ديال النقابة
لا يمكن أن نسمح بهذا.

ولذلك، فعندما ثبت بأنه تمرد على أمر الإدارة للقيام بعمله تتخذ في
حقه الإجراءات، ويمكن أن تكون صارمة، وأتأ طبعاً يجب أن تكونوا مع
الإدارة في التوجه نحو تطبيق القانون وليس التوجه نحو مخالفة القانون حتى
إن كانوا أعضاء في هاته النقابة.

هاذي القضية الأساسية اللي بغيت نتكلم عليها، وأتم كنعرفو بأن احنا
دايرين واحد المجهود من 2012 باش يتسوى الملف ديال النظام الأساسي،
لأن بالفعل خاصو يتسوى وخاص يكون الإدماج في إطار الوظيفة
العمومية.

هاذ الأمر يسوى مع وزارة الاقتصاد والمالية، ياك، ولكن النقابة ديالكم
قالك خليوننا منا لوزارة الاقتصاد والمالية، وتبنته المحاضر، هاذ الشي حضر
فيه عضو من المكتب الوطني لنقابتكم مع النقابة القطاعية لووكالة التنمية
الاجتماعية، والآن ما فهمناش علاش خارجين، واش وقعت شي حاجة؟
احنا مواكبين، طبعاً، واحنا مستعدين باش عاود نستأنفو الحوار مع وزارة
المالية والاقتصاد، ولكن ماشي يقولوا لنا خليوننا منا للوزارة وفي الآخر يجبو
يقولوا لنا، آه، ما درتيو والو في النظام الأساسي.

راه في وقت من الأوقات نقابة تستعين بنقابة أخرى في ولاية أخرى،
فهتمت من أجل تحقيق الأهداف.

وبغيت نقول بأننا احنا مستعدين، السيد الرئيس، بابنا دائما مفتوح
ونستمر في تسوية هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة
الدستورية.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

حقيقة تعيش وكالة التنمية الاجتماعية على واقع احتقان غير مسبوق
 واحتجاجات مستمرة لأطر ومستخدمي المؤسسة، نتيجة عدم التجاوب مع
الملف المطلي لمستخدمي القطاع وعلى رأسه تعديل النظام الأساسي المنفق
عليه في 27 يونيو 2011، فالكل يقر بما فيهم الوزارة بكون النظام الأساسي
للووكالة أصبح متجاوزا مقارنة مع مجموعة من الأنظمة الأساسية سواء الخاصة
أو الملائمة للوظيفة العمومية، فلا ترقية بامتحن الكفاءة المهنية ولا ترقية
بالتسقيف.

لكن عوض الإنصات للمستخدمين والتفاعل الإيجابي مع مطالبهم في
إطار حوار قطاعي جاد ومسؤول، نهجت الإدارة المكلفة بالقطاع سياسة
الهجوم والتضييق على العمل النقابي، من خلال إقدام السيد مدير الوكالة
على استهداف ممثلين نقابيين وإصدار عقاب جماعي وتحطيمه لكل الأرقام
القياسية في تاريخ الهجوم على العمل النقابي ببلادنا، بتوجيه حوالي 200
إنذار واستفسار من أصل 360 مستخدمة ومستخدم بالوكالة في رد فعل
على الوقفة الاحتجاجية المنظمة في 15 ماي 2018، ولجونه إلى خدمات
مفوضين قضائيين لتبليغ المستخدمين الذين شاركوا في هذه الوقفة.

تلك الإنذارات والاستفسارات التي وقع بعضها للأسف قبل الوقفة
الاحتجاجية، بل أكثر من هذا وجهت هذه الإنذارات والاستفسارات
للمستخدمين الذين كانوا في إجازة إدارية، كما تم حرمان النقابيين من رخصة
اجتياز امتحانات مندوبين بالوكالة الوطنية لمحاربة الأمية واشترط الحصول
عليها بعدم المشاركة في إضراب فاتح يونيو 2018، في خرق سافر لمضامين
الدستور وضرب مبدأ المساواة بين الموظفين.

بل وصل الأمر حد تهديد مسؤولين نقابيين بالطرد، وكأنا في ضيقة
خاصة وليس داخل مؤسسة حكومية ودولة يحكمها القانون.

لذلك نطلب منكم، السيدة الوزيرة، التدخل من أجل فرض احترام
القانون وتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع النقابة الوطنية لووكالة التنمية الاجتماعية،
وخاصة اتفاق 27 يونيو 2011 ومخرجات الحوار القطاعي مع الإدارة ليوم 5
فبراير 2018 لوضع حد للاحتقان الاجتماعي ولما فيه مصلحة الوكالة
والعنصر البشري العامل بها، مع العلم أنه في إطار حسن النية لم تقم النقابة
الوطنية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بأي حركة احتجاجية
منذ تعيين المدير الحالي في رمضان من السنة الماضية، أي منذ حوالي
سنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

¹ Union Générale des Travailleurs du Maroc.

ومبسوبة ودقيقة ولم تتضمن أي مؤشرات تفيد بتراجع ما في تحيين هاذ المعطيات.

إذن نحن نواصل إرساء مقومات هاذ التحول الرقمي بشكل شامل بالإدارة القضائية مبني على أسس تراعي التطور الذي تعرفه بلادنا في مجال استغلال التكنولوجيا الحديثة ومسيرة الثورة الرقمية التي يعرفها محيطنا في أفق بناء محكمة رقمية.

لتحقيق هاذ المشروع تم تحقيق واحد العدد ديال الأهداف دعم الولوج إلى العدالة والقانون، رفع جودة الخدمات التي تقدمها المحاكم، الشروع في تنفيذ المخطط المدير للمعلومات الذي سيشكل خارطة الطريق للمنظومة المعلوماتية للوزارة للخمس سنوات المقبلة، التخزين الاحتياطي للبيانات في قواعد البيانات للمحاكم، تتضمن مئات الآلاف من القضايا والملفات، مما يستدعي توفير قواعد ومعطيات بمعايير خاصة، وتأمين وضمان تخزينها وتخزين الاحتياطي لها، مشروع بناء مركز احتياطي للمعطيات وفقا للمعايير الدولية، افتراضية المعدات والسحابة المعلوماتية، حيث قررت الوزارة الانتقال من الخوادم العادية لاستغلال تقنيات السحابة المعلوماتية، التخلي التدريجي للسجلات والانتقال...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات التي مديتونا بها خلال الجواب على السؤال وكذلك على الجهود المبذولة من طرفكم من أجل تأهيل وتشبيد المحاكم على مستوى ربوع الوطن ككل، وكذلك الجهود التي سبق للسيد الوزير، لسلفكم الأستاذ مصطفى الرميد، أن قام بها في هذا الجانب.

الإمكانيات المرصودة إليكم، السيد الوزير، هي إمكانيات مهمة من طرف الدولة، وهذا يتجلى من خلال المناقشة في الميزانيات الفرعية، نتمنى أن تحدد حدودكم، يعني باقي القطاعات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم من خلال تشييد المستشفيات والمدارس.

نحن، السيد الوزير، على أبواب المحكمة الرقمية، يعني أننا سنلغي الورق في التعامل في المحاكم، سنعتمد فقط على تقنيات المعلومات، لذلك نطالبكم، السيد الوزير، أولا بالمواكبة التقنية لكل الجلسات يعني على مستوى ربوع المملكة وفي جميع المحاكم، أن يتواجد التقني إلى جانب كاتب الضبط من أجل التضمين والتحيين في إبانها، لأن الورق والملفات ستكون منعدمة.

السؤال الموالي موجه لقطاع العدل، وموضوعه تحديث المحاكم ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، سبق لوزارتكم أن أطلقت مشروعا رائدا يهدف إلى تحديث المحاكم على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات.

كما خططت خطوات مهمة من أجل توفير الخدمات الإلكترونية في أفق المحكمة الرقمية لسنة 2020، غير أن المهتمين والمتابعين لعمل المحاكم لاحظوا بأن هناك يعني واحد التأخير وتراجع على مستوى التحيين.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن أسباب هذا التراجع في تحيين المعطيات الرقمية بالمحاكم؟ وعن الخطوات التي قطعتها المحكمة الرقمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ التنبيه، مما يدل على التنوع واليقظة والاهتمام بهاذ المشروع.

بالفعل سجل تراجع طفيف خلال شهر نوفمبر من السنة الماضية بمناسبة تدقيق الموزعات والخواادم المركزية تسبب في توقف النظام المعلوماتي للقضايا المدنية لمدة 48 ساعة، أثر هذا التوقف الضروري والمهم في نسبة التحيين بالنسبة للقضايا المدنية لشهر نوفمبر، وهو تأثير طفيف.

بطبيعة الحال، بمناسبة هذا السؤال، قمنا بمراجعة كل المعطيات الإحصائية التي يتم استخراجها في تطبيقات وبرامج ذكية تتوفر عليها وزارة العدل، فباستثناء هاذ التراجع الطفيف، لم يحدث تراجع لا في التضمين ولا في التحيين، بل بالعكس انتقلت العديد من المحاكم المملكة إلى رقمنة الملفات القضائية وعقد جلسات رقمية بدون الاستعانة بالملفات الورقية، وهي سابقة في التاريخ، تحديث الإدارة القضائية بالمغرب.

كما أن بيانات التضمين والتحيين للقضايا بالمحاكم تنشر كما تعلمون في الموقع الرسمي للوزارة في بوابة المحاكم، والوزارة تضعها رهن إشارة الجميع بكل شفافية ويتم استخراجها بشكل أوتوماتيكي من قواعد البيانات وهي آنية

مناخ الأعمال في بلادنا هاذ الموضوع هذا ديال التمويل هو اللي متأخرين فيه على المستوى العالمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

صحيح، السيد المستشار، الدور الذي تلعبه المقاولات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي دور مهم إذ تشكل أكثر من 95% من المقاولات الوطنية وتخلق 50% من مناصب الشغل المحدث في القطاع الخاص، هاذ الدور الكبير يجب أن يسائلنا لكي نعتني أكثر بهذه المقاولات، خصوصا وأنا متفق معكم أنها تعاني من بعض الصعوبات الخاصة في التمويل.

وغير بغيت نقول لكم أن صعوبات التمويل ماشي حديثة العهد، دائما المقاولات الصغرى نظرا لحجمها كنتلتي صعوبة في التمويل، لأن ما تيكونش على الخصوص الموارد الذاتية (les fonds propres) يعني كافيين باش أنه بالنسبة للأبنك يولجوا للتمويل بصورة يعني سلسلة.

وفي الدولة في هاذ المجال لقي عندها واحد المنظومة ممة جدا وفعالة اللي هي منظومة الضمان، ومنظومة التمويل المشترك مع الأبنك اللي تيقوم به صندوق الضمان المركزي، بعدا كايين جوج دالمنتوجات المتعلقة في إعادة الهيكلة ديال صندوق الضمان المركزي اللي هو صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات المتوسطة، واللي وصل الحجم التراكمي للقروض لهاذ الصندوق 5.5 مليار درهم استفادت منه 400 مقالة صغيرة.

وكايين ضمان الاستمرار اللي هو ضمان أيضا لإعادة هيكلة هذه المقاولات و ضمان القروض بالنسبة للأبنك، وهذا المشروع استفادت منه 316 مقالة صغيرة حتى نهاية 2017 بقروض بنكية تناهز مليار و363 مليون درهم.

إذن كما قلت، هاذ صندوق الضمان المركزي اللي كيعاون المقالة وكيعطيها الضمانة باش تتمشي هي ذاك الضمانة، لأن في الغالب المقالة الصغرى والمتوسطة ما يمكنهاش تقدم ضمانات للأبنك، هذيك الضمانات دالصندوق كتساعدنا باش ترفع من باش تأخذ قروض من الأبنك.

صندوق الضمان المركزي لحد الآن جاري القروض وجاري التمويلات المشتركة مع الأبنك وصل إلى 16.2 مليار درهم وتيمهم 18 ألف مقالة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، العديد من المنتوجات بلا ما ندخل في (détails) فيهم، كايين "ضمان إكسبريس" "مواكبة"، "إليك"، "ضمان

كما نطالبكم، السيد الوزير، على توحيد العمل بمختلف المحاكم وخاصة الإجراءات وهنا سأذكر مشكلا سبق لي أن راسلتكم بشأنه بسؤال كتابي، وهو فيما يتعلق بالطواع، يعني التنبر اللي على النسخ للأحكام والقرارات العادية، هناك المادة 250 من قانون المالية لسنة 2009 التي تعتبره مجانا، وكذلك الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري، إلا أن الكثير من المحاكم في المغرب ومن ضمنها محاكم فاس لازالت تفرض التنبر من أجل الحصول على هذه النسخ.

في الأخير، نؤكد لكم، السيد الوزير، بأن إصلاح العدالة رغم ما بذل من مجهودات إلا أنه يبقى أمام تحد كبير يمثّل في التفريق والضمير المسؤول لكل المتدخلين في المنظومة لاستعادة ثقة المواطن المفقودة في ميدان العدالة. ويبقى الغرض الأساسي من التحديث، السيد الوزير، هو الشفافية والنزاهة، والبحث عن جودة الأحكام، كما يهم المواطن هو حصوله على حكم عادل وفي زمن معقول سواء كان رقميا أو وورقيا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول موجه للسيد الوزير موضوعه المشاكل التي تواجهها المقاولات الصغرى والمتوسطة في طلب القروض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، طبعا الكل متفق على الدور اللي كتقوم به المقاولات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في خلق مناصب الشغل، في النمو، في الابتكار، في التصدير أيضا، في واحد العدد ديال المجالات.

ولكن مع الأسف الشديد اليوم هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة تعيش عدة مشاكل، كايينة برامج طبعا توضع لها ولكنها أثبتت محدوديتها، واليوم تواجه واحد العدد ديال الشركات المتوسطة والصغرى، يعني مشاكل ديال تؤدي بها إلى الإفلاس وإلى الإغلاق، ومن بين هاذ المشاكل طبعا هو مشكل ديال التمويل، سواء بالنسبة للتمويل ديال الاستثمارات ديالها أو لا السيولة ديالها.

وبالتالي التساؤل دبالنا اليوم هو، ما هي الإجراءات ولا واش كايين شي تفكير واقعي في إعادة النظر في هاذ المنظومة الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لحل هاذ الإشكاليات هاذي؟ واحنا نتعرفو أنه على مستوى

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

جيدتي واحد النقطة ديال استرداد القيمة المضافة، هذا مجهود كبير ما دارش في الحكومات السابقة كلها، التراكم ديال القيمة المضافة على الشركات اللي كنتستمر ولا كنتصدر.

بغيت نذكرك أنه الآن وقتها البارح في مجلس النواب، من أصل 10 دالمليار ديال الدرهم ديال التراكم بالنسبة للقطاع الخاص، تم تقريبا 8 دالمليار معالجتها، وحوالي 5 دالمليار ديال الدرهم استفادت من هذه المقاولات.

وبالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، هناك المبالغ الصغيرة هذوك نستردهم مباشرة مكيأخدوا لا قروض ولا والو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، النهوض بالأوضاع الاقتصادية للأقاليم الجنوبية الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

تعيش الأقاليم الجنوبية الشرقية أوضاعا اقتصادية مزرية، على الخصوص أقاليم جرادة وكركسيف وفكيك والراشيدية وتنغير، ورزازات، زاكورة وميدلت.

السيد الوزير المحترم،

هل هناك من إجراءات مستعجلة للنهوض بأوضاع ساكنة هذه الأقاليم المتضررة بشكل كبير، آخذين بعين الاعتبار خصوصيتها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

الأحداث"، "ضمان التطور"، "ضمان الاستمرارية"، "ضمان نقل الملكية"، "التمويل المشترك مع الأبنك"، وأخيرا هذا الصندوق ديال (Innov Invest) اللي كيمول الشركات المبتكرة والناشئة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

هذا هو طبعاً الإشكال اللي تكلمنا عليه.

كابين عدد ديال البرامج ولكن راكم قلتوها العدد ديال الشركات اللي كنتستفد من هذا الدعم ومن هذه المشاريع قليلة جدا، احنا نتكلم على المقاولات الصغرى والمتوسطة على المستوى الوطني، عدد كبير جدا، يعني خاصها مشاريع وخاصها إجراءات اللي كيمكن تهم كل الشركات.

ثم هذه الإجراءات وهاذ الصناديق فاش تمشيو لها، السيد الوزير، إذا دخلتوا لها راكم عارفين بالموضوع، فاش تتدخل في التفاصيل ديالها كيفاش كيمول وكيفاش كتساهم وكيفاش كتدعم، تماك فين كابتنة الصعوبة، والدليل والأرقام تفيد أنه مثلا الطلبات أو القروض اللي كتعطى للشركات في المغرب اليوم السنة الماضية يلاه تزداد واحد 2%، آش كتعني تزداد 2%؟ على أنه أولا كابتنة صعوبة باش الأبنك تعطي القروض للمقاولات، يعني الأبنك كتقدير واحد الأرباح موهولة كبيرة، ولكنها لا تساعد اليوم، الأبنك المغربية لا تساعد الشركات المتوسطة والصغرى اللي في الوقت اللي كان خاصها تدير الابتكار، يلاه كنتحاول تعيش مع راسها.

وأحيانا دبا كاع أرباب الشركات ما بقاوش حتى كيمشيو بعض المرات يديروا طلبات ديال القروض، ولا يمشيو يلتجأوا لبعض الأمور، لأن عارفين أصلا المسطرة كبيرة وكيداوا يقبلوا على حلول أخرى، هاذ الشيء مثلا ديال المردود ديال الضريبة على الدخل، على القيمة المضافة، اللي الدولة تحملت فيه واحد المسؤولية باش تعاون الشركات، دايرين واحد النسبة ديال الفائدة اللي مهمة يمكن بالنسبة للشركات الكبرى، لأنها أقل من الفائدة اللي يمكن تاخذ بها قروض كبيرة، ولكن بالنسبة لشركة صغيرة جدا يلاه تعيش الحياة ديالها اليومية، غادية تساهم بذيك 3% راه كتوضع حتى هي الصعوبات عليها، إذن بشكل عام.

وهذه إجراءات ضمنها في ذاك المذكرة اللي رفعها الفريق الاستقلالي للحكومة، مع الأسف مازال ما جاوباتناش عليها، ومن المفروض أن الحكومة تحترم الفرق البرلمانية وتحترم البرلمان وتجاوب على الإجراءات اللي كتقتربها من أجل التسريع بحل المشاكل المطروحة اليوم واللي خالقة احتقان واللي خالقة مشاكل على المستوى الوطني.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم، صحيح، ذكرتم الجهة الشرقية، لكن جهة درعة-تافيلالت السيد الوزير، لم نسمع عنها شيء.

لقد زرت في عدة مناسبات منطقة الجنوب الشرقي وأكد أنكم وقفت على الحاجيات الملحة التي يحتاجها هذا المحور لكي يلتحق بركب التنمية.

إشكاليات كبرى مرتبطة بفك العزلة وضعف الخدمات التي يقدمها أنواع المرفق العمومي في الجهة، وذلك راجع إلى ضعف الإمكانيات المتاحة حاليا، رغم المؤهلات الطبيعية الزاخرة التي تجعل اليوم هذه المنطقة قطبا سياحيا ومنجميا كبيرا وواعدا لذلك، فإن الحكومة، السيد الوزير، في إطار التوازن المجالي مطالبة بإعادة توزيع الاستثمار العمومي لكي تستفيد جهة درعة-تافيلالت من نصيبها في هذا الإطار.

السيد الوزير المحترم،

أوضاع جهة درعة-تافيلالت ضعيفة جدا، معدلات البطالة مرتفعة، الصحة والتعليم في أدنى مستوياته، جماعات ترابية تفتقر إلى الموارد المالية والموارد البشرية الكفأة التي من شأنها إبداع الحلول وابتكار المشاريع المدرة للدخل بشكل عام، ضعف الاستثمارات العمومية والاستثمار الخاص في قطاع السياحة والمعادن على وجه الخصوص، والذي يبقى بالنسبة إلينا الحل الأنجع.

لذلك، من واجبكم دعمه، خصوصا ونحن نثق في كفاءتكم وقدراتكم من أجل مساعدة هذه الجهة عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات المالية لتشجيع الاستثمار الخاص، وبناء المشاريع الهيكلية كالسدود لدعم المشاريع الفلاحية التي جاء بها المخطط الأخضر، كإنتاج الثمر وإحياء الخط السككي وجدة، جرادة، فكيك، الراشيدية، لربط هذه الجهة بميناء الناظور بني أنصار، إنجاز نفق تيشكا والطريق السريع مكناس الراشيدية.

السيد الوزير، نحن فخورون بما حققتموه لقطاع الاقتصاد والمالية، للأسف ليست هناك مواكبة من طرف القطاعات الأخرى، وشكرا.

السيد الوزير المحترم، راه كل شي واقف عندنا في هذيك الجهة، الجهة واقفة، الجماعات واقفين، المجالس الإقليمية واقفين، راه ما فهمنا الو، راه يعني هاذ الشي راه لا يبشر بالخير السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

خاصنا نعدمو على الإرادة ديالنا كاملين باش إلى كان كل شي واقف نحرّوه.

إذن الحمد لله، المغرب وكوطن يتوفر على، الحمد لله، مؤهلات كبيرة

صحيح أن هذه الأقاليم، مع كامل الأسف عانت في الماضي ولا زالت تعاني من صعوبات كبيرة ومشاكل، طبعا مشاكل عويصة، أدت إلى ظهور أيضا خصوصا بجرادة بعض الاحتجاجات يعني المشروعة والمعقولة، الحكومة تتجاوب وتتفاعل مع تنمية هذه المنطقة، والتي هي منطقة، كما ذكرت، منطقة حدودية.

ما يمكنش نجرد كل البرامج، كايين بعد برنامج خاص بكرسييف، وهذا ربما كنعرفوه، اللي تم التوقيع على الاتفاقية ديالو بكلفة إجمالية 900 مليون درهم تتعلق بإنجاز برامج التنمية خلال سنتي ما بين 2018 و2020، يهدف إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة مع إيلاء أهمية بالغة إلى إدماج العنصر البشري في النسيج الاقتصادي في عدة محاور:

المحور الأول، خلق بديل اقتصادي عبر الفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار 655 مليون درهم؛

المحور الثاني، تعزيز التجهيزات الاجتماعية 70 مليون درهم؛

المحور الثالث، التأهيل الحضري ب 175 مليون درهم.

هناك أيضا برنامج الإستعجالي تأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية بشراكة مع مجلس هذه الجهة، وتم في هذا الإطار اتفاق وإبرام اتفاقيتين مع كل من وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية وولاية جهة الشرق، وكذا مجلس جهة الشرق لتوفير دعم مالي استثنائي وإضافي لهاذ البرنامج الإستعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية.

وبلغت المبالغ المرصودة لهاذ الاتفاقيتين أكثر من مليار و200 مليون درهم، على أربع سنوات 2016-2017 التي تسالات ودابا بدأنا 2018-2019 تم دفعه إلى غاية ماي 2018 من وزارة الاقتصاد والمالية مبلغ 370 مليون درهم.

هناك أيضا المشاريع المتعلقة بالبرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، والممتد كما تعلمون على سبع سنوات من 2017 إلى 2023، وهاذ البرنامج طبعا فيه حصة كباقي الجهات مخصصة لهذه الجهة، جهة الشرق، لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والبرنامج المتعلق بالفترة 2013-2023 هو في طور الإنجاز.

هناك أيضا المشاريع التي تقوم بها وكالة التنمية ديال الجهة الشرقية، هي برامج متعددة، برنامج إعادة التأهيل الحضري، برنامج التنمية المحلية المندمجة، تقوية المراكز الاجتماعية والرياضية ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد لحسن أديجي:

شكرا السيد الرئيس.

وعلى فكرة، احنا رغم أن هذا القانون حديث العهد، اكتشفنا فيه بعض الثغرات اللي خاصنا نلاءموها، وغادي تجي الحكومة بمشروع معدل لهذا القانون.

هناك أيضا تحسين شروط وسائل تمويل الصفقات العمومية عبر اعتماد القانون المتعلق برهن الصفقات العمومية.

هناك أيضا بهدف دعم آليات الطعن وتسوية النزاعات وتحقيق التوازن في مجال الاقتناء العمومي، هناك الإنشاء بداية هذه السنة للجنة الوطنية للطلبات العمومية والتي تساعد طبعا المقاولات في إطار النزاع مع الإدارة. وأخيرا، هناك مراجعة دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلقة بصفقات الأشغال ذك (CCAG-Travaux) في إطار المرسوم الصادر بتاريخ 2 يونيو 2016.

وفي هذا السياق أيضا، هناك المبادرة التي تتعلق بتخصيص 20% من مبلغ توقي للصفقات العمومية، والتي كانت موضوع قرار وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 أكتوبر 2013 والتي سجلنا نتائج إيجابية في هاذ الصدد، فيما يتعلق بتخصيص هذه الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي الأخير، أؤكد لكم أن الحكومة عازمة كل العزم على استكمال جهودها من أجل الرفع من مستوى تنفيذ الطلبات العمومية مع إشراك فئة المقاولات الصغرى والمتوسطة وفتح المجال أمامها للمساهمة في تطوير اقتصاد البلاد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن أشكركم على جوابكم منوها في هذا الإطار بعملكم الجبار لإرجاع العافية للمالية العمومية وحرصكم الشديد من أجل الدفاع على المقولة الوطنية ومواكبتها وعلى رأسها المقولة المتوسطة والصغيرة.

لقد فتم، السيد الوزير، بإصلاحات مهمة في هذا الإطار عبر العديد من الإجراءات الملموسة لإحداث المقاولات والتشجيع عليها باعتبارها إحدى الآليات المدرة للثروة في بلادنا والضامنة لمناصب شغل قارة من جهة، ومن جهة أخرى إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

السيد الوزير، إن أسباب نزول هذا السؤال يذهب في هذا الاتجاه وهو تعزيز دعمكم للمقولة الوطنية عبر المراسم التي أصدرتم سابقا حول تخصيص نسبة 20% من الصفقات العمومية لفائدة هذه المقولة من أجل

جدا، ومن بين هذه المؤهلات هو العنصر البشري هو الدفاع المستميت الذي يقوم به كافة المستشارين على منطقتهم، وهاذ الغيرة هي اللي خاصها تدفع باش نعاونو الدولة، الدولة بوحدها في إطار الاستثمارات العمومية إلى آخره راه ما غادي تكفيش، خاص أيضا القطاع الخاص وأبناء المنطقة ينوضوا يشتغلوا ويخلقوا مناصب الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

السؤال الموالي موضوعه مآل المراسم التطبيقية لقانون الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

نص البرنامج الحكومي على ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، فبعد مرور خمس سنوات ونصف على هذا الإجراء تبين أن هناك مجموعة من الإشكاليات تعيق تنزيهه.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات الواجبة التي تعتمون القيام بها لرفعها من أجل تطبيق هذا الإجراء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بمآل المراسم التطبيقية لقانون الصفقات العمومية.

في هاذ الإطار بغيت نوضح ما يلي:

أولا، نظام الصفقات العمومية هو من أحد الأوراش الكبيرة والمهمة والتي عرفت إصلاحات متتالية والتي لازالت مفتوحة، لأنه هو إصلاح مستمر والتي تشكل أيضا أداة تحفز للاستثمار وتشجع المقولة.

من بين أهم المحطات د هاذ الإصلاح كان هو استصدار المرسوم الأخير دال 20 مارس 2013، المتعلق بالصفقات العمومية، والذي يشمل في ما يشمل مجال تطبيقه صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وامتت تقوية الترسنة القانونية للطلبات العمومية بالقانون المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الداخلي الخام.

أحسن من ذلك السنة الماضية 2017 ولأول مرة منذ 2008 بدأت نسبة الدين، لأن الدين كيمكن لك تشوفو بالملايير ديال درهم ويمكن لك تشوفو بالنسبة لطاقتنا للاستدانة، اللي هو مقارنة مع الناتج الداخلي الخام. على كل حال هاذ المديونية ارتفعت، لأنه كان في هذاك الوقت مواجهة واحد الأزمة دولية وسياسة ميزانية توسعية، الاستثمار العمومي والطلب الداخلي، إلى آخره، أدى إلى عجز كبير في الميزانية، وبدأنا نتكلم فذاك الوقت باش نعقلوا عليها، فقدان المغرب للسيادة الاقتصادية والمالية، هاذ السياسة ما بقاتش الآن مستدامة، لأن إلى مشينا فيها غزيردو نغرفو في الدين العمومي، يجب أن يكون توازن في إطار الميزانية، واللي انتقل العجز من 7.6% إلى 3.5% السنة الماضية، الشيء الذي أدى إيجابا إلى التحكم في الدين العمومي، دبا الدين في أصله ماشي خايب، غير خاصو يتوجه للاستثمار اللي غادي يخلق فرض الشغل وغادي يساهم في التنمية. ثانيا، التقارير الدولية، ووكالة التنقيط اللي كنتقط الدين ديال بلادنا لم تغير من تنقيطها منذ سنوات، وتعتبر أن دين المملكة المغربية مستدام ومتحكم فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، في الحقيقة كذاكرو على الدين العمومي اللي وصل 81% من الناتج الداخلي الخام، وباش المغاربة يعرفوا هذا الموضوع هو اللي ما كناقشوهش معهم بكل جرأة وبكل شفافية ووضوح.

السيد الوزير، بلادنا اتجهت خلال الحكومات السابقة وهذه الحكومة الحالية اللي استمرار ديال الحكومة السابقة نحو إغراق البلاد في الديون الخارجية والداخلية، الغريب في الأمر هو أنه كايته ديون فعالية وكايته ديون فغال خط الائتمان اللي الدولة الوحيدة مع شي دولة صغيرة اللي كخلصو الفوائد ديال هاذ الدين واحنا ما كناخدوهش.

ثانيا، السيد الوزير، كتنقول لنا كنديرو ديون باش نديرو الاستثمار، والسيد رئيس الحكومة السابق يقر على أنه أغلب الديون مشات في النفقات ديال الحكومة، المغاربة ما كيعرفوش، البلاد غارقة في الديون وكل سنة تزيد فيها، ورغم أنه المؤسسات الوطنية كندق ناقوس الخطر وكتقول دين الخزينة اللي وصل 64.7% كتنقول لك راه احنا فتننا الخط الأحمر، لأنه احنا مسموح لنا ب 60%، ورغم ذلك كايته هذا المشكل

تثبيت مكانتها داخل السوق الوطنية، وبالتالي نطلب منكم مواصلة هذا الدعم، وأكد أنكم بمعية زميلكم في قطاع الصناعة والتجارة تشتغلون اليوم على إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي سيعطي تفسيراً نهائياً لمفهوم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، نشد بجرارة على جهودكم لحماية الاقتصاد الوطني والتي تبقى مسؤولية جماعية للحكومة والبرلمان معا، ولن تقبل بإعدام المقاولات الوطنية التي تبقى إحدى دعائم الاقتصاد الوطني المنتج للثروة ومفتاحا لكل المعضلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع وعلى رأسها البطالة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تودون ما كايين مشكل.

نمر ونواصل دائما مع قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الرابع موضوعه المديونية المفرطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير كل التقارير الدولية والوطنية تؤكد أن المغرب تجاوز الخط الأحمر فيما يتعلق بالمديونية.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، أن تنورونا وتنوروا الرأي العام حول هذه المديونية وأين وصلت وما هي التبعات التي ستليها؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال واللي دائما كيجي دائما هاذ القضية ديال المديونية.

بغينا غير نتفقوا بعدا على عما تتكلم؟ احنا كنتكلمو على مديونية الخزينة ياك؟ (La dette du trésor)، طبعا هناك مديونيات أخرى أو ديون أخرى، المؤسسات العمومية، إلى آخره، والجماعات المحلية، احنا تتهضرو على دين الخزينة، وتتهضرو على نسبة الدين.

أنا بغيت نقول لكم رسميا أن هاذ الدين ارتفع بين 2008 و2014، نسبة الدين ارتفعت من 2008 إلى 2014 وارتفعت من 45.5% من الناتج الداخلي الخام إلى 63.4% في 2014، في 6 سنين تقريبا تزدت 18%، ولكن من 2014 حتى لآخر 2017 تزدت ب 1% من الناتج الداخلي الخام، 2017 نسبة الدين كانت نسبة الدين في حدود 64.7% من الناتج

السؤال الخامس موضوعه تقرير المفتشية العامة للمالية بشأن التعااضيات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية والتنمية، السي عبد الصمد تفضل.

المستشار السيد عبد الصمد مربي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، سجلت تقارير مفتشية العامة للمالية على إثر عملية الإفتحاص التي قامت بها مجموعة من التعااضيات جملة من الملاحظات همت الاختلالات في التدبير المالي والإداري وتجاوزات وخروقات في العمليات الانتخابية، أدت في آخر المطاف إلى رسم صورة من العبث والفوضى العارمة داخل مجموعة من هذه التعااضيات.

إذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات أولا التي ستقومون بها لتفعيل الملاحظات التي أنجزتها التقارير المفتشية العامة للمالية؟

وما هي الإجراءات التي ستقومون بها لوقف هذا العبث وهذه الفوضى بهذه التعااضيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

بالنسبة للمفتشية العامة للمالية قامت في العدين الأخيرين بالعديد من التقارير المتعلقة بعملية افتحاص التعااضيات منها التعااضية العامة لموظفي الإدارة العمومية خلال سنوات 2001-2004-2009-2012، والهيئة التعااضية لموظفي الإدارات والمصالح العمومية في 2003، التعااضية العامة للتربية الوطنية سنة 2004، والتعااضية العامة للبريد والمواصلات سنة 2005، وأخيرا الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي ديال في السنوات 2002-98.

وخلصت هذه التقارير إلى العديد من الاختلالات والملاحظات حول تسيير هذه الهيئات، تم طبعا هذه التقارير المنجزة تم إرسالها إلى رؤساء المجالس الإدارية للتعااضيات، وكذا الوزارة الوصية، وبلا ما ندخل في التفاصيل ديال بعض الاختلالات، منها وجود جل التعااضيات في وضعية تنافي مع وضعية القانون التأمين الصحي، عدم ممارسة وظيفة الرقابة المنوطة لسلطات الوصاية، عدم تجديد الهيئات الإدارية، عدم فعالية نظام التطوع الذي يحكم حاليا تسيير مجالس التعااضيات، محدودية النشاط الفعلي للمجلس الأعلى، إلى آخره.

ديال إغراق البلاد في الديون.

المشكل الثاني تدهور الأوضاع الاجتماعية، كون كان العوائد ديال المديونية كيمشيو عند المغاربة كون راه بان هاذ الشئ في الصحة، بان هاذ الشئ في التعليم، بان هاذ الشئ في المعيش اليومي ديال المواطنين، ما فهمناش، إجراءات كقوموا بها كل سنة ديال الزيادة في الضرائب على المواطنين، في كل سنة كتستندوا، هاذ الفلوس فين كيمشيو؟

المغاربة كيسولوكم، السيد الوزير، هاذ الفلوس فين كيمشيو؟ العائدات ديال الفلوس؟ الاستثمارات العمومية تقرون على أنه العائدات ديالها ضعيفة جدا، علاش؟ لأنه ما كين لا حكمة لا هم يجنون.

السيد الوزير، بلادنا محتاجة اليوم الحكومة عندها جرأة الابتكار، وتخدم المصالح ديال المواطنين، اليوم المؤسسات، وهاذي مناسبة بعض المداويج يتساءلون ويسألون الحكومة، واحنا منهم، من ذوك المداويج، كيقول لك المؤسسة التشريعية كندوز قرارات تشريعية كتخدم واحد الطبقة معينة، كذاكروا على شي مؤسسة ديال التأمين تدار لها في قانون المالية شي تخريجة ديال الإدماج ديال المقاولات باش ما يخلصوش الضريبة ديال التسجيل، وفعلا الرسوم ديال التسجيل، فإذا كانت المؤسسة التشريعية كتدير هذا الشئ وتضع على الخزينة العامة أموال طائلة فاسمح لي هاذ الشئ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقي السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لابد نجاب.

السيد رئيس الجلسة:

لا، السيد المستشار القانون النظام الداخلي لا يسمح بذلك. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

بعدا أولا تشكرك على ذيك الكلمة اللي قلت لأن خذيتها بهاذ الشكل، وهذا هو الكلمة اللي قلت مع كامل الأسف، حرفت، لم أقصد الشعب المغربي حاشا والله وأنا إن الشعب، ولم أقصد لا الإهانة ولا التجريح ولا القذف، ولا أي حاجة، الحمد اللي خذيتها بهاذ الطريقة ديال (جميلة على كل حال)، لأن كل واحد كيمكن لو يكون خصوصا هاذ رمضان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

به هؤلاء المفسدين، سواء كانوا داخل التعاضديات أو في أماكن أخرى، لأن هذا الذي يجري هو فوضى عارمة، لا يقبلها المواطن المغربي، لا يقبلها المنخرطون، لا يقبلها الموظفون، لا يقبلها حتى الذين ينتمون إلى هذه التعاضديات وإلى هذه المؤسسات العمومية.

فلا يمكن أن تنهون أو أن تكون يسيرين مع هؤلاء في هذه المؤسسات البسيطة الصغيرة، فما بالك بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات العمومية التي تدير أموال كبيرة، فإذا انتقل العبث من مثل هذه المؤسسات إلى المؤسسات الكبرى فسيكون ذلك طامة كبرى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الموالي، وموضوعه ضرورة مراجعة بعض الرسوم الجبائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير، الجميع واع بالأهمية القصوى للضرائب والرسوم الجبائية ودورها في تطوير وتسيير دواليب الدولة، تساؤلنا: واش ما حان الوقت لمراجعة بعض الرسوم الجبائية في أفق جعلها في خدمة التنمية ودون المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

هو كان السؤال في الحقيقة دقيق يتعلق بالرسوم الجبائية ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، هذا هو السؤال.

على كل حال بالنسبة للرسوم الجبائية تعلمون أن السياسة الجبائية في بلادنا، كإين الجبايات على الصعيد الوطني لكل سنة تتجى في قوانين مالية، وكإين الجبايات المحلية اللي الآن فيه واحد إعادة النظر من أجل أن يكون هناك توازن أكثر لهذه الجبايات فيما يتعلق بطبعا تحصيلها ومواكبة الجماعات المحلية والجهات التي تعتمد على طبعا هذه الموارد.

بالنسبة للسياسة الجبائية ببلادنا بصفة عامة هناك توجه، أولا التوجه

من بين النتائج ديال هاذ التقارير، أنه في 2009 تم وضع التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية تحت إدارة مؤقتة لمدة ستة أشهر وتم تعيين متصرفين بمرسوم.

الآن، طبعا نواكب التسيير ديال هاذ التعاضدية، ولكن كما كتعرفوا ماشي وزارة الاقتصاد والمالية عندها الشق المالي، ولكن وزارة الشغل اللي عندها الشق ديال المتابعة اليومية، هاذ الإجراءات الملزمة القيام بها من أجل تفعيل مقترحات الواردة في تقارير التفتيشية المفتشية العامة تم إلزام التعاضدية بمسك المحاسبة ديالها وفق المخطط المحاسباتي، تحيين الترسانة القانونية بإعداد مشروع، والحكومة تنكب على إعداد مشروع بمثابة مدونة للتعاضدية التي سوف تهيئ وتعرضن هذه التعاضديات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال بهاذ المناسبة نشكر المفتشية العامة للمالية على هاذ الجهود الذي قامت به، وكذلك وزارة الشغل في الآونة الأخيرة، لكن لازال هناك استمرار في هذه الاختلالات واستمرار في هذا التحدي واستمرار في هذا العبث وفي هذه الفوضى داخل مجموعة من التعاضديات، ودعنا السيد الوزير أن نسمي الأسماء بمسمياتها.

السيد الوزير، الذين يقومون بتزوير الانتخابات ويقفون حائلا أمام إرادة واختيار المنخرطين أو الناس بصفة عامة، الذين يقومون بتحويل مردودية المصلحة العامة إلى مصالحهم الخاصة، الذين يقومون باختلاس وتحويل أموال المستضعفين من الأرامل ومن اليتامى ومن المنخرطين في هذه التعاضديات، هؤلاء وأولئك الذين لا يعاؤون بالقوانين ولا يعاؤون بالأحكام الدستورية والذين تجاوزوا التشريعات ومن ورائهم ومن يحميمهم، هؤلاء يجب أن نسميمهم وهكذا أسميمهم هذه عصابات، يجب إيقافها، هذه عصابات يجب إيقافها.

السيد الوزير، إذا كانت الحكومة عازمة في إطار خطة إصلاح، فأنا أقول لكم من هذا المنبر، هذا الفريق مساند لخطة الإصلاح، مقاوم للفساد، وكل من يوجد في هذا البلد سيكون إلى جانب هذه الحكومة في خطة الإصلاح، إلا من أبى، ولن يأب إلا من كان في نفسه إيديولوجيا أو عقديا أن يكون ضد الإصلاح، ولن يأبى إلا من كان في نفسه أن يكون مع وإلى جانب أصحاب الفساد.

ولذلك، السيد الوزير، هذه المرة الثالثة والرابعة والخامسة ومن هذا المنبر ومن داخل هذا البرلمان لن نتوانى ولن نتساهل ولن نسكت عما يقوم

اللي اللي تعيش عليه أكثر من 44% د المغاربة وتيشغل أكثر من 50% د ديال القوى العاملة في بلادنا، يستمر في البذل والعطاء ويستمر في توفير منتجات فلاحية بجودة عالية في مختلف السلاسل وبأئمة مناسبة لأزيد من 34 مليون نسمة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه مآل تفويت دور الأملاك المخزنية بالدار البيضاء لقاطنيها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة سؤالنا هو حول مآل تفويت دور الأملاك المخزنية لشاغليها، هذه العملية كانت بدأت منذ 2014 بعد صدور المرسوم ذي الصلة، لكن ما لبثت أن توقفت، وخصوصا أنها اليوم تم واحد العدد من الساكنة مقدر جدا يزيد على حوالي، يزيد على 8000 ديال الساكنة.
كتمناو من، السيد الوزير، تعطينا توضيح متى ستستأنف هذه العملية، أي عملية تفويت هذه المساكن لشاغليها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هي بالضبط 8895 مسكن، وحدة سكنية تتوزع بين مساكن فردية ومساكن مزدوجة مخصصة لإسكان عائلتين وشقق، إلى آخره.
عهد بالتسيير، وهذا راه ملف قديم، عهد بالتسيير لهذه المساكن إلى شركة ديار المدينة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التي تسهر على صيانتها واستخلاص الوجيبة الكرائية ومباشرة مسطرة التفويت.

هذه مسطرة التفويت كان فيها عدة محاولات، المحاولة الأخيرة اللي هي الآن في طور الإنجاز هي اللي حددت واحد الأئمة ديال البيع تقريبا أئمة رمزية، بين 150 درهم للمتر مربع و300 درهم واحنا نتكلم عن الدار

في إطار العدالة الجبائية والشفافية ديال هاذ الجبايات، التوجه في إطار أنه ما يكون تخفيف من الضغط الجبائي، ويمكن لي نقول لكم أنه في السنوات الماضية أو 5 أو 6 سنوات الماضية انتقل الضغط الجبائي من 23-24% إلى أقل من 21% هذه السنة، إعداد نسق ديال هاذ الجبايات بصفة عامة باش تكون يعني سهلة ومبسطة وذات مقروئية.

هناك أيضا عمل تنشغلو عليه فيما يتعلق (les taxes parafiscales) أو الجبايات أو الرسوم الشبه الجبائية، هذه لبعض المرات فيها تعقيدات لا في قطاع السياحة ولا في بعض القطاعات، واللي خاصنا نقللو من العدد ديالها ويكون هذا، وهذا هو اشتغال دائم، طبعا انطلقنا من النقطة الانطلاقة هو (les assises) ديال (la fiscalité) ذاك ديال المناظرة حول الضرائب، ونحن نزل تدريجيا لكل سنة توصياتها.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

ولكن أننا نعتقد أن الحكومة اليوم يعني مطلوبة أكثر من أي وقت مضى باتخاذ تدابير أكثر نجاعة، ومن ضمنها مراجعة بعض الرسوم الجبائية التي لها تأثير مباشر على القدرة الشرائية وكذا على تكلفة الإنتاج.

مثلا، السيد الوزير، الرسم المحلي ديال 7% لولوج الخض والفواكه أسواق الجملة، بكل موضوعية، السيد الوزير، هذا الرسم الموروث على الماضي البعيد ما بقی عندو حتى شي جدوى بعد تضريب القطاع الفلاحي، خصوصا واحنا نتعرفو جميع بأن هذه الأسواق يلجها أساسا صغار الفلاحين اللي هما أصلا غير مؤهلين لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي تنضاف هذه التكلفة ديال 7% دون احتساب الضرائب لتكلفة 20% ديال (la TVA) اللي ما كيسترجعوشاي وتتجي باش تتقل كاهل الفلاح الصغير.

خصوصا واحنا نتعرفو بأن المواطن المغربي تياخذ المنتوجات الفلاحية 4 د الأضعاف و5 الأضعاف باش باع الفلاح، وبهذه الإشكالية تتأثر سلبا على القدرة الشرائية ديال المواطنين تتحد كذلك من تسويق المنتوجات الفلاحية.

لهذا، السيد الوزير، فإننا نتعاودو نجددو الطلب من هذا المنبر بضرورة مراجعة هذا الرسم، وإقرار رسم يوازي الخدمات المقدمة لنا كفلاحين بهذه الأسواق وكذلك الحد من تعدد الوسطاء والمضاربن، باش يستفد المواطن وكذلك ما يكون الضحية ويؤدي الثمن دائما هما الفلاحين، وكذلك باش يستمر القطاع الفلاحي، هذه الدعامة ديال الاقتصاد الوطني

وفي نفس الوقت هنا، السيد الوزير، لا بد أن نذكر بأننا كنا قد سألنا وزيرا سابق اللي هو وزير إعداد التراب الوطني والسكنى على الموضوع ديال النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 66.12 والتي تأخرت كثيرا، ومن ضمن تلك النصوص هي رخصة الإصلاح، اللي حتى هي اليوم لا زالت معلقة على مستوى الجماعات الترابية في منحها، إلى ما سرعتوش بها، السيد الوزير، غيبقاوا هاذ الناس كيغانيوا من الأمرين كما ذكرت، معلقين. فكنتنى أن العملية تسرعوا بها، وكنتنى أن الساكنة أنها توصل أنها تولي عندها هذه الدور في ملكيتها وتخرج من هذا المأزق. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إن رغبتم في ذلك، شكرا.

السؤال الموالي موضوعه تراجع أداء الاقتصاد الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير، تدارت مجهودات فعلا في البلاد منذ أكثر من عقد من الزمن سعيا وراء الإقلاع الاقتصادي، ولكن النتائج كانت عكسية تماما، بحيث أنه هناك تراجع مستمر لأداء الاقتصاد الوطني إلى حد سقطنا في انكماش اقتصادي أكد.

ما الأسباب؟ وأين يكمن الحل السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

غير تنفقو على المصطلحات إلى اسمحت لي.

الانكماش الاقتصادي تيكون ملي تتكون نسبة النمو سالبة (la récession)، هذا هو الانكماش، المغرب في 2017 السنة الماضية، وعاد خرجوا النتائج ديال (HCP)، (Les comptes nationaux) نسبة النمو في 2017، هذا رسمي 4.1% ديال نسبة النمو.

من 2008 إلى 2017 ونحن ندري من 2008 حتى 2014 و2015 ما

البيضاء.

طبعا هذيك المساكن مع كامل الأسف والعمارات في حالة محترثة، ما كابينش الصيانة بالقدر الكافي، ولكن باش نفوتها لساكنيها كان هذه الأئمة اللي أعتقد أنها في (متناول الجميع).

العملية بدأت وبدأت بصورة ناجحة، من أصل 2506 ديال المساكن الكائنة بعين الشق تمت مسطرة التفويت ل 1689 وحدة، تقريبا أكثر من النصف، النصف الآخر هناك مشكل في الأرض، لأن خاص إتمام مسطرة نزع الملكية وغتكمل هاد القضية ديال الأرض مع القضاء غادي تكمل التفويت الباقي.

بالنسبة للمساكن الكائنة بالحي الحسني وسيدي عثمان وحي سيدي البرنوصي وعددها 3229 وحدة، فإن مسطرة تفويتها تقريبا بالكامل لشاغلها جارية.

بالنسبة للمساكن المتواجدة بالحي المحمدي وعددها 1404 وحي بوركون 1756، فإن عملية تفويتها وفق المسطرة الجاري بها العمل سيتم بمجرد الانتهاء من الأشغال الطبوغرافية اللازمة لفصل الأوعية، خاص يخرج ذاك (les titres fonciers) فهاذ العملية هاذي راها في طور الإنجاز وحال ما انتهىنا منها غنباشرو عملية التفويت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير على هاذ التبشير ديال ساكنة هذه الدور بأن العملية مستمرة وأنها في الحقيقة مجرد إجراءات. لكن، السيد الوزير، في نفس الوقت لا بد أن نؤكد على أن هذه العملية وجب أن تسرعوا بها، علاش؟ لأن هذه الساكنة اليوم في وضع لا تحسد عليه.

هذه الدور كما قلت، السيد الوزير، أنها في وضعية محترثة، مما اضطر الجهات المختصة بإصدار أحيانا قرارات ديال الإخلاء ولا قرارات ديال الإصلاح ولا قرارات أحيانا حتى ديال الهدم.

الجهة المختصة اللي يمكن لها تدخل باش تدير عملية الإصلاح هي ديار المدينة باعتبارها الشركة المكلفة بالتدبير، هذه الساكنة اليوم هي معلقة بين أمرين، بين الزمن ديال تفويت هذه الأملاك لها، وبين عملية الإصلاح والقرارات الصادرة بشأنها.

لذا، السيد الوزير، احنا كنطلبو من هذا المنبر وكندعوكم إلى تسريع العملية، وإلا فإن هاذ ديار المدينة وجب أن تتدخل للقيام بما يلزم من إصلاحات لهذه الدور قبل تفويتها لساكنيها.

فلا ينبغي استعمال لغة الخشب مع المغاربة اليوم، المغاربة فاهمين، واعيين، متتبعين ومدركين لجوهر الأوضاع التي كائنة في بلادنا والمسؤوليات الأكيدة ديال الحكومة في العجز على الانتقال إلى اقتصاد مزدهر.

الانكماش، السيد الوزير، كين، راه انتقلنا من 5% ديال النمو من عهد الأستاذ جطو إلى 3.2% أو 3.3% في عهد الحكومة السابقة والحالية، هناك دائما انحدار، أتم كنعترفوا على أنه هناك عوائق، حدودها أشنا هي هاذ العوائق، بالضبط؟

واش قادرين أنكم تجاوزوا هاذ العوائق وتصدوا لها وتحدوها وتخلقوا البدائل؟

البدائل تخلقوها أتم، السيد الوزير، ما تعلقوش الفشل ديالكم على مشجب القطاع الخاص، رأس مال جبان وإلى شاف حكومة شجاعة يقدر يتشجع، عندنا حكومة عاجزة، حكومة ما عندهاش حلول، حكومة تفتقر إلى الابتكار والإبداع وتفتقر إلى (le savoir-faire) في تدبير الشأن العمومي خاصة في الجانب الاقتصادي، كبعيتي القطاع الخاص يتشجع وأنت ما وفرت ليهش الشروط الضرورية.

نحن نعتقد على أنه الدولة والحكومة يجب أن تتدخل لكي تخلق الشروط الضرورية لإعادة هيكلة التركيبة ديال الاقتصاد الوطني.

المشكل، السيد الوزير، أنكم فشلت في الولاية السابقة والحالية أنكم توجودوا لنا واحد التركيبة هيكلية جديدة للاقتصاد الوطني التي هي ضرورية ومدخل لخلق النمو والولوج إلى النموذج الجديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الرسالة وصلت.

تفضلوا في إطار الوقت المتبقي للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا ما نحدوش عاود كلاي، أنا لم أعلق على القطاع الخاص أي مشجب ولا على أي مشجب، كنعولو أودي خاص واحد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل المساهمة في تنمية بلادنا، وأن الاستثمار ديال القطاع الخاص بكل مكوناته راه هو الأساس خاصنا نوفر لو أيضا الشروط، خاص يكون مناخ الأعمال أحسن، خاص يكون التشجيعات أحسن، خاص يكون التعزيز والمواكبة أحسن، هاذ الشئ التي ابغيت تقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الموالي، موضوعه النموذج التنموي لبلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاستقلال للوحدة والتعاضلية، السيد الرئيس

دار في العالم من أزمة اقتصادية عصفت باقتصاديات، إلى آخره، فهاذ المدة كلها نسبة النمو 3.9% حوالي 4%.

طبعا دبا واش هذا كافي؟ تقول لكم لا، هاذي ما كفاياش لامتناس البطالة ولتوسيع طبعا خلق فرص شغل أكثر، إلى آخره.

ولكن هذا هو الآن (le potentiel) ديالنا، هذا اللي وصلنا ليه، يجب إعادة النظر في النموذج التنموي اللي عادي نشغل عليه كاملين واللي متشتغلوش فقط على التوزيع اللي هو مهم، ولكن أيضا على إنتاج الثروة خاص نخيدو من المعينات ديال الاقتصاد الوطني، هناك بعض المعينات في الاقتصاد الوطني يعني اللي خاصنا نكبوا عليها باش نحررو الطاقات، باش نعوزو الآن اللي تنشوف بالنسبة للاقتصاد الوطني مستقبلا رهانا أكبر، وهنا تنجي للسؤال الماضي ديال المديونية فين مشات؟ راه مشات في التجهيزات الأساسية والبنية الأساسية، وفرنا واحد بنية أساسية، والحمد لله، ضرورية وعندها تنافسية.

الآن الكلمة للقطاع الخاص أن يستثمر أكثر وأن يقوم بالمردودية ديال هاذ التجهيزات، ولكن القطاع الخاص باش يستثمر أكثر خاصو مجال للثقة، خاص الثقة ترجع، نشوفو بلادنا ننتقدو، ونشوفو أشنا هي الأشياء اللي ما مزيناش إلى آخره، ولكن نديرو أيضا واحد النظارات باش نشوفو نصف الكأس المملوء.

الحمد لله، في السنوات الماضية كانت هناك مكتسبات كبيرة جدا على جميع الأصعدة، حتى على المجال الاقتصادي، السياسات القطاعية، مخطط المغرب الأخضر، الطاقات المتجددة، في المجال ديال الصناعة، إلى آخره، كبريات يعني الشركات اللي تنجي تدبير الثقة في بلادنا.

خاص القطاع الخاص عاود ثاني يشحذ المهم ويكون واحد الانطلاقة من أجل مواكبة تنمية بلادنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا.

السيد الوزير، أنا تقول لك أين يمكن الخلل، بان من خلال الجواب ديالك.

طالما أنكم تواصلون الدفاع عن الغلط، فغيبقى الخلل قائم وغيبقى العجز ديالكم في استنهاض الأوضاع الاقتصادية وفي خلق الإقلاع الاقتصادي المطلوب هاذ العجز غيبقى مستمر لأنه كتذكرو، السيد الوزير، نشوفو الكأس، نصف الكأس، والكأس محال واش فيه حتى الربع مملوء، وتتقولوا لنا شوفوا النصف المملوء، الربع ما فيش، ربما فارغ.

التعليمية، الشغل بنفس الطريقة وبنفس الجودة وفي كل مكان لا في البوادي ولا في المدن، هذه أعتقد أنها يعني الوسيلة المثلى في توزيع هاذ الثروة. طبعا كيف ما قلت هاذ النموذج التنموي، راه ماشي شيء يمكن له يخاط بين عشية وضحاها، وخص يكون فيه تفكير وحتى التنزيل دبالو وصياغة التوجيهات غادي ياخذ واحد شوية دبال الوقت طبعا في تنزيهه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

سي اللبار لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أنا كنتمى شي نهار الوزراء دبالنا إضربوا دورة في السوق، وعاد إيجوا إجابونا، اللي سمعكم السيد الوزير، غادي يفرح ويقول راه احنا عايشين في واحد العالم وغنطمانوا، اتساروا السيد الوزير، غير دوروا في السوق، شوفوا البطالة ضرب الأطناب دبالها، شوفوا الاحتجاجات أصبحت اليوم سائدة، الطبقة الوسطى اللي كنتقول لي أسيدي رها أمشات لأن الخدمات الاجتماعية كلها مندثرة من الصحة، من التعليم، من التشغيل، من السكن، إذن أش غادي تقول لي في هاذ النموذج التنموي؟ إمتى؟ فوفاش غادي نحققو هاذ الطفرة؟ أسيدي باز لكم اللي كنتعسوا، أنا كنتشوف المهم اللي كايين في المغرب اليوم أن كلشي كيغوت، مول الشركة كيغوت، الطالب ممتنعش، ماعرفش الآفاق المظلمة، البطالي مكايينش فرص الشغل.

إذن السيد الوزير، إلى كنتعسوا والله أسيدي بالله باز، أن كنتقول لي النموذج التنموي، يكفيك أن سيدنا الله ينصرو حكم عليه بالفلس وبالفساد، هاذ النموذج التنموي اليوم كنتقول لي نعيش في الأمل، اعطيني شوية دبال الأمل أنا مزوك فيك غير نلمس، راه ماعندكم والو اليوم السيد الوزير، راه حشومة أننا نقولوا عندنا شي مخطط، واش حتى نموتوا ويموتوا هاذ المغاربة عاد نلقو هاذ المخطط، لحد الساعة نسولو أي واحد والهضرة المعقولة أن تساروا في الأسواق وطلعوا للبوادي شوفوا المسالك، شوفوا المستشفيات، شوفوا الأقسام، عاد أجيوا جاوبونا، راه حنا عايشين في البلاد، ما تقولش لنا راه غادي نديرو، سوف، سوف، راه لم يبق وقت التسويف السيد الوزير.

حزب الاستقلال قدم واحد المذكرة، ياريت نتفاعلو معها، وتقول لنا راه احنا غالطين أو تقول لنا راه احنا مزياين وتجاوبو السيد الرئيس المحترم.

اسمح لي الوقت زحمي.

شكرا.

تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، النموذج التنموي الحالي، أظن أنه استوفى جميع المقومات ليقوم بواجبه تجاه المغاربة، سيما بعد الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في افتتاح الدورة التشريعية، عندما أكد أن النموذج التنموي بلغ مده، وهذه كانت لبقة وزويونة، لأن سيدنا عرف كيفاش أنه يبلغ لكم أنك هاذ النموذج التنموي أصبح أجوفا وغير قادر على مواكبة النمو لبلادنا، واش عندكم شي بديل، السيد الوزير؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

البديل هو اللي غادي يخرج، لأن سيدنا الله ينصرو في الخطاب قال فتح حوار شامل بمشاركة جميع القوى الحية د البلاد باش نشوفو هاذ النموذج التنموي كيفاش نعيد النظر فيه، ونرتبو الأولويات دبال بلادنا. الأولويات دبال بلادنا الآن وكايين ربما هاذ الشيء بالإجماع، وربما حتى بعض الأحزاب ساهمو الآن في التفكير باش ملي ينطلق هاذ الحوار يكون بعدا على الأقل الأرضية واجدة.

الأولويات الآن، الأولويات ما بقاش أولويات دبال البنات التحتية دبال التجهيزات، وإن كان هناك لازال خصاص في بعض المناطق، خاص توجه الأولوية إلى القطاعات الاجتماعية، إلى التعليم، إلى الشغل، إلى الصحة، هاذو هما الآن المطالب الأساسية دبال بلادنا.

إلى بغينا نوفر ونزيدو من التماسك الاجتماعي هذا هو اللي غادي الآن يكون فيه الأولوية الأولى، لأن المطالب الملحة كيف ما قلت دبال..

طبعا الصياغة دبال النموذج التنموي، الآليات دبالو، تعزيز الجهوية هاذي إلى آخره، هذا كله غادي يكون في إطار كما قلت هاذ النقاش اللي غادي يتفتح واللي الحكومة عازمة تفتح طبعا في القريب العاجل، باش أنه يوفر كل الفضاءات لكل القوى الحية في بلادنا، برلمان، خبراء، أساتذة أنهم يساهمو في هاذ النموذج التنموي.

مرة أخرى، ما اللي كهنضرو على النموذج التنموي، كهنضرو على الإنتاج وعلى النمو ونسبة النمو وعلى الاقتصاد وعلى خلق الثروة، ولكن كهنضرو أيضا أكثر على طريقة توزيع الثروة، وليس هناك طريقة أمثل من أن يكون لكل مواطن مغربي أين ما كان الولوج إلى الخدمات العمومية الصحية،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في حدود الوقت المتبقى السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

كفانا من السوادوية وكفانا من التشاؤم، إلى كان هاذ النموذج التنموي ماكنقولش أن هاذ النموذج التنموي ما بقاش صالح أو لا فاسد، هاذ النموذج التنموي خاصو يتغنى، وراه شاركنا فيه جميع في حكومات سابقة، وباش نقول للمغاربة أيضا الصراحة، شاركنا فيه جميع.

الآن خصنا نغنيوه، بغيت نديرو دورة في السوق أنا كاستدعيك السيد المستشار، نديرو دورة في العالم ونشوفو ما يقع بجوارنا، البطالة ماشي فقط في المغرب، البطالة لو كان لقينا شي مفتاح سحري كن راه كل الدول حكومات العالم استعملته، خاص باش تقارنو بين أنفسنا والآخريين بينما نحن فيه الآن والسنوات اللي أمضت من سنة 2000 إلى 2018، واللي كان فيه مكاسبات جد هامة، وفي نفس الوقت نعرفو بالناقص، بالاختلالات، بما يجب أن نقوم به بتحديد الأولويات، غير ما نقاوش نوضعو النظارات، ونصف الكاس هو مملوء وكاين نصف الكاس الفارغ.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل دائما مع قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال العاشر والأخير في نفس القطاع، موضوعه مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السي يحفضه، تفضل.

المستشار السيد يحفضه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد المسار الطويل الذي عرفته مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد والذي توج بالمصادقة عليها، دخلت هذه القوانين حيز التنفيذ وتحمل الموظفون وزر الإجراءات المعقدة والمتمثلة في تحديد الأجر المرجعي لاحتساب المعاش والرفع من نسبة الاقتطاع تدريجيا بنقطة كل سنة، وتحديد سن التقاعد في 63 سنة، مما أثر سلبا على قدرتهم الشرائية.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم لإصلاح أنظمة التقاعد بعد دخوله حيز التنفيذ؟

وما هي مستجدات الإصلاح الشمولي الذي التزمت به الحكومة؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير تفضل للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

هو في الحقيقة هاد السؤال طرحته وهو قديم على كل حال، يعني عاد وصل الوقت ديال الإجابة عليه، السؤال من 21 ديسمبر 2015.

ولكن بيم واحد الموضوع اللي مازال عندو رهينته، اللي هو إصلاح أنظمة التقاعد، هاذ الإصلاح اللي الشق الأول ديالو درناه واللي ما كانش سهل واللي كان صعب، صعب جدا على الجميع، على الدولة وخصوصا على الموظفين، ولكن تم بموجب إنقاذ هاذ الصندوق.

وبقى الشق الثاني اللي هو تنشغلوه عليه الآن اللي هو الشق المتعلق بخلق قطبين لأن هاذ الشي ديال التقاعد باش تكون ديمومة الصندوق كاين آليات ولكن الآلية الأساسية هو التضامن، باش يكون التضامن خاص يكون عندك أكبر عدد ما يمكن من المستفيدين أو من المساهمين، باش نخلق هاذ القطب العمومي ونخلق القطب الخاص اللي نجمعو فيه طبعا صناديق ديال القطب العمومي، نجمعو فيه صناديق ديال القطاع الخاص أو ديال القطب الخاص.

وابغينا نقول لكم أنه وزارة الاقتصاد والمالية مع وزارة الشغل والوظيفة العمومية وهيئات مراقبة التأمين والاحتياط الاجتماعي وصناديق التقاعد، بدينا الإنجاز ديال دراسة تقنية تمكن من بلورة مقارنة دقيقة للإطار العام لإصلاح منظومة التقاعد التي جاءت بها توصية اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، وقد تم الانتهاء من إعداد دفتر التحملات د هاذ الدراسة وسيتم الإعلان قريبا عن الصفقة باش نشوفو أشنو هاذ السيناريوهات الممكنة في إطار تجميع هذه الصناديق في إطار قطب عمومي وقطب خاص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفضه بمبارك:

نشكركم السيد الوزير المحترم على التوضيحات التي قدموها حول موضوع من الأهمية بمكان، وتفاعلا مع جوابكم تؤكد في الفريق الحركي تميمنا وتنوينا بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي باشرته الحكومة السابقة واستمرت في تفعيله الحكومة الحالية.

لكن، السيد الوزير، نتأسف على كل من تحمل القسط الأكبر من تكاليف إصلاح أنظمة التقاعد هما الموظفين والموظفات من خلال

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كما هو معلوم أن كل المصحات الخاصة مركزة بالمدن وخاصة الكبرى منها، وهذا يتنافى ومنظور الجهوية المتقدمة الذي تراهن عليه بلادنا في الإصلاح، الأمر الذي يقتضي أن يكون هناك توازن في الاستثمار في القطاع الصحي في مختلف المدن والبلديات لتعزيز الخدمة الصحية وتوجيه المستثمرين الجدد إلى إنشاء مصحات خاصة بكافة المدن والقرى لتعميم التغطية الصحية على كافة تراب المملكة.

نسألكم، السيد الوزير، في الفريق الاستقلالي، ألم يحن الوقت بعد للتفكير في توجيه المستثمرين إلى بناء مصحات خاصة بجميع المناطق بالمدن والقرى لتمكين كل المواطنين من الولوج إلى الخدمات الصحية بكيفية عادلة ومتكافئة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، أشكرك على هذا السؤال، في الصميم ديال النقاش اليوم ديال الشراكة بين القطاع العام والخاص وقطاع الصحة كذلك، يعني اليوم في إطار تصور جديد عليه أن يعتمد كذلك على شركاء في القطاع الخاص باش يمكن تطور المنظومة.

فعلا الدولة هي مسؤولة عن الولوج العادي للعلاج والخدمات الصحية والتوزيع الترابي المنصف، ولكن كيف ما وضحتو ما كيتعلقش الأمر بالمؤسسات العمومية كذلك بالمؤسسات الخاصة، المصحات تساهم في هذا العرض الاستشفائي، لا فيما يخص الخدمات الصحية المتنقلة أو غير المتنقلة أو الاستعجالية.

المؤسسات الصحية بشكل عام الخاصة كتساهم في عمليات ديال الصحة العمومية في إطار هاذ الشراكة، وهاذ الشراكة اليوم أساسية باش يمكن تغلبو على مجموعة د الإشكاليات، إلا أنه يجب ترسيخ مبادئ هاذ الشراكة على أسس مؤسسية وتنظيمية، ولذلك القانون 131.13 كان أساسيا باش يفتح الإمكانية ديال الاستثمار في المجال الطبي لغير الأطباء.

يتضمن هذا القانون مجموعة من المواد اللي كتنظم المصحات الخصوصية، فيها شروط الإنشاء واستغلال المصحات، مساطر الاستغلال، وتنظيم المصحات، الإدارة الطبية، يعني تفرق بين المدير الطبي والمدير الإداري

الاقتطاعات المبرجة على أربعة أشهر والزيادة في سن التقاعد وتقليص الأجر المرجعي المعتمد لاحتساب المعاش، وبذلك يكون هؤلاء ضحايا التراكبات سوء التدبير ملف التقاعد لعقود خلت.

كما نسجل، السيد الوزير المحترم، للأسف كون حكومة أخذت على عاتقها توحيد أنظمة التقاعد في القطب العمومي والخاص وهو ما لم يتحقق إلى حدود الساعة، فإننا نعتبر أن هذا التوحيد يجب أن يكون من أولويات ورش إصلاح التقاعد.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا الإصلاح وفق الوصفة الذي فرضتها الحكومة انعكست سلبا على القدرة الشرائية للموظف، خصوصا أمام الغلاء الفاحش في الأسعار.

لنا نقترح في الفريق الحركي مصاحبة إصلاح أنظمة التقاعد بتدابير اجتماعية تحفيزية لصالح الموظفين والشغيلة كالإصلاح الضريبي من خلال تقليص الضريبة على الدخل والزيادة في الأجور.

كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير عملية مرتبطة بتعزيز التضامن والتسكك الاجتماعي من خلال مراجعة وتقييم وإصلاح برامج الدعم من قبل التيسير والرميد وغيرها، بغية ضمان استفادة المستحقين إلى جانب ضبط الأسعار والحرم في زجر الاحتكار والمضاربة والزيادة غير المشروعة في أثمان المواد الاستهلاكية، خاصة الحيوية منها.

وختاماً، نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى أن تعرض الحكومة في أقرب وقت ممكن وصفتها لاستكمال ورش إصلاح التقاعد بالشكل الهيكلي وبنويي بدل الاكتفاء باللعب على ربح الوقت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الإصلاح كان أيضا فيه كين حسنات، ولكن من بين الحسنات د هاذ الإصلاح أن تم الزيادة في المعاش الأدنى لأكثر من 74000 موظف اللي خرجوا للتقاعد واللي كانوا تيشدوا 1000 درهم والآن تيشدوا 1500 درهم. طبعا ربما نشوفوها بمنظر نقولو ما كافياش ولكن راه تيمثل بالنسبة لهاذ الشريحة من الموظفين، أكثر من زيادة 50% في معاشهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى قطاع الصحة، والسؤال الأول موضوعه العدالة الصحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

الصحية؟ احنا ماشي كنديرو المعارضة باش نردو السوداوية أمام المواطنين، ولكن الحال قولي شي واحد الآن غادي يجاوبني يقول لي أن، إلى أمشي للمستشفى غادي يتعالج؟ راه يمكن يزيد يتألم غير بالغدايد، إما خلاص .. ديال الرشوة والمعاملات السيئة حدث ولا حرج، وكلما تخيلته من فساد وظلم تجده مكشوف في قطاع وزارة الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد الوزير، في حدود الوقت المتبقي، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

القطاع العمومي لم يمت ومازال مستمرين في الاستثمار فيه وكنعولو عليه، وما كنبوش أننا نعوضه بالقطاع الخاص، احنا كنتكلمو على التكامل بين القطاعين، وكل قطاع محتاج للآخر، القطاع الخاص اليوم حتى هو إلى ما كانش القطاع العمومي غادي يموت، ويمكن ليك بلا ما نعطيك التوضيحات راه هي معروفة في هاذ الجانب.

باش نبقى في موضوع سؤالكم، اليوم أكثر من 60 طلب ديال فتح المصحات اللي موجودة عندنا، خارج المحور ديال الرباط - الدار البيضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه، تردى الخدمات الصحية بجهة درعة-تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

السيد الوزير، كانت لكم زيارة مشكورين بعد تعيينكم من طرف صاحب الجلالة نصره الله، لهاذ المنطقة ديال درعة-تافيلالت، بغينا نشوفو التصور ديالكم لهاذ المنطقة من بعد ما سمعتوا الإشكاليات والمشاكل اللي كنتعيشها هاذ المنطقة، أشنو هو التصور ديالكم والبرنامج ديالكم لهاذ المنطقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

والمالي، الشروط ديال الممارسة داخل المصحات، وكذلك الافتتاح والتفتيش اللي هو أساسي في مراقبة الدولة لعمل هاذ المصحات.

هاذ القانون كذلك يتكلم عن الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل سد الخصاص في بعض الخدمات الطبية، والدولة توجهت إلى ذلك مثلا من خلال شراء خدمات لتصفية ديال الدم اللي اليوم وصلت لأكثر من 250 مليون ديال درهم، كاین كذلك على مستوى بعض الفحوصات بالأشعة (le PET Scan) كيقوموا بها المراكز الاستشفائية الجامعية مع بعض المراكز الخاصة، وبغينا نمشيو مازال في تطوير هاذ النوع ديال الشراكة.

تكلمتو على التوجيه، وعندكم الحق، اليوم عندنا كذلك القانون الإطار 39.04 من خلال الخريطة الصحية والمخططات الجهوية للعرض العلاجي يمكن نوجهو كذلك القطاع الخاص إلى بعض المناطق اللي فيها الخصاص، وهاذ القانون كذلك كيعطينا أنه نحدودو ونمنعو بعض المصحات أنه يتم الإنشاء ديالهم في بعض المدن كيف ما قلتيو اللي ما كاينش هناك خصاص بين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أن الفريق الاستقلالي لازال يلح على ضرورة تطبيق خريطة صحية التي يمكنها أن تلي حاجيات المواطن.

السيد الوزير المحترم، كتنظن إذا تحولنا في المغرب غنلقاو أن الخط اللي رابط الدار البيضاء والقنيطرة هو اللي غني ومصحات متعددة ومتعددة التخصصات، أما إلى خرجنا على هاذ الخط حتى لطنجة بواحد النسبة ضعيفة، إلى استثنيت فهاذ الجهة ديال فاس، شوية مكناس، باقي المغرب ما فيش مصحات كافية، وهذا الدور ديالكم باش توجهوا حتى المستثمر، علاش ما نديروش مصحات في الرشيدية؟ في وجدة؟ في بوعرفة؟ فكيك؟ المناطق النائية، المغرب الحمد لله راه شاسع، واحنا المعول عليكم كحكومة تدبر هاذ الشأن.

القطاع العمومي مات، الصحة ما بقاتش، السيد الوزير، واش الآن شي واحد غادي يقول لي أن الصحة مازال كإينة في البلاد، المستشفيات ما كاينيش، حتى مراكز الاستشفاء أصبحت تن من وطأة الاكتظاظ وقلة الموارد البشرية وقلة الخدمات كذلك، (les scanners) ساعة، ساعة واقفين، واش احنا نقولو اليوم أننا كنديرو الخريطة الصحية أو العدالة

السيد وزير الصحة:**شكرا السيد المستشار.**

قطاع الصحة، والحكومة بشكل عام، تولي واحد الاهتمام كبير بهاذ الجهات اللي مازال كنعاني من نقص في مجموعة من الخدمات.

وفي مجال الصحة، الوزارة عملت على إخراج مجموعة ديال المشاريع اللي هي أغلبها في طور الإنجاز، ويمكن لي نسرد بعض منها.

امشيت فعلا للرشيديّة، هناك كين في سؤالكم كتكلمو على مركز استشفائي جامعي، لما لا؟ اليوم عندنا 8 ديال المراكز الحمد لله، 5 موجودين و3 في الطريق، يمكن كذلك كنفكرو أنه في التفكير المستقبلي تشمل هاذ المشاريع كذلك تلك الجهات.

ولكن في انتظار ذلك، المستشفى الجهوي للرشيديّة يعني تم التوسيع ديالو والصفقة ديال التجهيزات هي في طور الإنجاز، بناء مستشفى القرب بالريصاني 70 سرير في طور الإنجاز، ميدلت مستشفى الصغيري، حاني بن المعطي بأرفود 83 سرير في طور الإنجاز، مستشفى كذلك ديال المركز الاستشفائي لإقليم ميدلت تفتح في 2016، مستشفى القرب بالريش يشتغل منذ 2017، عندنا إشكال في الموارد البشرية غادي تغلبو عليه هاذ السنة، ورزازات تهيئة وتوسيع المركز الاستشفائي ديال ورزازات في إطار مخطط المغرب الصحة ثلاثة، توسعة وصفقة ديال التجهيزات في طور الإنجاز، مستشفى الاختصاصات إن شاء الله غادي نبرمج في السنة المقبلة، الدراسات هي كذلك في طور الإنجاز، تنغير بناء مستشفى إقليمي جديد، بناء مستشفى القرب بومن دادس، إنجاز مستشفى القرب قلعة مكوّنة، اللي كيشغل من 2016.

وهاذي كلها على اسمحتوا هاذ كلها مشاريع إلى قارنها مع باقي المناطق كنشوفو مدى الكثافة ومدى التسريع ديال الوثيرة ديال الاستثمار العمومي في هذا المجال.

التفعيل ديال المستعجلات ديال القرب بالراشيدية، بميدلت، بورزازات، بتنغير، ثم كذلك في مرزوكة، في تونفيت، في تازناخت، أنيف بتنغير، الاتفاقيات اللي وقعناها باش

يمكن لنا نعملو هاذ المراكز المستعجلات.

كذلك في سؤالكم هناك إشكال ديال المخاطر اللي تتواجهها المرأة الحامل في يعني في هاذ المنطقة بحكم أنها تتكون باردة في فصل الشتاء، هناك برنامج ديال الرعاية اللي هم مجموعة ديال المناطق اللي تتعاني من موجات ديال البرد، إعداد أماكن لإيواء خاصة بالنسبة للنساء الحوامل على وشك الوضع في إطار يعني الصحة الجماعية، دعم وتقوية دور الولادة والمؤسسات الصحية بأدوية وتجهيزات طبية في هاذ المناطق.

ثم في الأخير الموارد البشرية اليوم كنشغلو باش يمكن ندعمو هاذ الجهة بالموارد البشرية الكافية 1932 إطار اللي تتشغل من بينهم 365 ديال الأطباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

لكم الكلمة مولاي عبد الرحمن في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**شكرا السيد الرئيس.****شكرا السيد الوزير على الجواب.**

إلا أنه السيد الوزير تعرفو يلاه خذيتوا هاذ المسؤولية، ولكن أنا في الحقيقة تتوقف على واحد الإشكال ديال هاذ الناس اللي تيعطيوكم الأجوبة السيد الوزير، وبكل صراحة، تيلخيونا أننا نمشيو في واحد الاتجاه أننا نعطيو واحد السودادية اللي ما تبغيوش نعطيوها للمواطنين والناس اللي يتبعوا هاذ الشأن ديال الأجوبة ديال السادة الوزراء.

أنا غادي نقول لك السيد الوزير وبكل صراحة هاذ الشي كله اللي جيتوا به فيه واحد النسبة ديال المعقول وفيه 80% اللي خارجه عن المعقول، هضرتوا على تنغير، جا السيد الوزير أعطى الانطلاقة، هز (l'entrepreneur) من بعد الانطلاقة هز المسائل ديالو ومشى بحالو، عام هذا السيد الوزير، جات في الجواب ديالكم بأن راه كين، راه ما كابنش.

حطيتوا سكانير 6 شهور هذي حتى تموت شي بنية أخرى ولا شي وليد وينوض الصداغ عاد نبقاو نلقبو على الحلول ديال هاذ الناس، وبالتالي كنبقوا في عوض ما نمشيو للمسائل الاستباقية تنوليو في إشكاليات كبيرة تزيديو، لأننا تنبينو الصورة بواحد الشكل لأننا تنكذبو بحال إلى تنكذبو على الناس.

هضرتو على زأكورة، حتى هي جات في شراكة مع الجهة ديال درعة-تافيلالت، إلى يومنا هذا ما زال ما تسناش السيد الوزير.

الشراكة الأخرى ب 4 مليار - اللهم إن هذا منكر - مع درعة تافيلالت إلى يومنا هذا وجيتوا ووقفنوا على هاذ الإشكاليات وما بغيتوش ما زال تسنيوها السيد الوزير، ما فهمتش أنا علاش؟ واش الناس راه قلتها للسيد الوزير كان هنايا السابق، قلنا له واش الناس تتعطيكم الفلوس وما بغيتوش تقبطهم وكين خصاص، أنا ما فهمت والو، خاصنا تشرحوا للناس أشنو هو الإشكاليات اللي واقعة.

الظروف فين تيشغلوا الإخوان في السبيطار ديال ورزازات اللي تهضروا عليه ما تتسمحش بالاستغلال لأنه 10 سنين ولا 12 عام وهما خدامين تيصاوبوا فيه إلى يومنا هذا مازال، كايّنة الصفقة عند الإخوان ديال المدير الجهوي إلى يومنا هذا ما طلقهاش وكين (l'engagement) ديالهم وما طلقهاش.

المستشفى ديال الاختصاصات عام هذا باش تعطت (l'ordre de

لمسنا حتى شي إشارة من الوزارة قامت بهذا العمل، إلا ملي تمشي المصحات تتقول ليك عطيني شيك على بياض وسير الله يعاونك، ملي تتسالي عاد تيعمر اللي بغا، بغينا نشوفو واش الوزارة قامت بالدور ديالها وطبقت القانون ولا لا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هذا سؤال اللي كان جا سابقا وتكلمنا فيه بشكل ملي.

أولا، بالإضافة إلى الوزارة، المصحات الخاصة هي تخضع كذلك للمراقبة ديال الهيئات المدبرة للتأمين الصحي، اللي كتأكد مدى مطابقة الخدمات المقدمة وصدقيتها وتطبيق الأسعار المرجعية، ثم احنا على مستوى الوزارة عندنا 3 مستويات، عندنا المراقبة قبل الإنشاء، وعندنا مراقبة بعد الإنشاء اللي كنعومو بها وماشي بوحدينا، مع الممثلين ديال الهيئة الوطنية للأطباء، ثم كذلك مراقبة دورية سنوية، هناك افتتاح ديال المواكبة باش يمكن احنا كنعكلمو على الشراكة خاص المواكبة تكون.

ويكون كذلك دوريات ديال التفتيش بدون سابق إنذار، (sans préavis) اللي كنعومو بها ويمكن نعطيك أرقام، لأنه العدد ديال المصحات هي في ظرف 4 سنوات 619 محمة اللي قمنا بها، يعني 170 مصحة اللي همتها الإجراءات التأديبية وتقريبا شي 13 اللي تم الإغلاق ديالها.

فيما يخص هاذ المسألة ديال الشيكات احنا كنعأكدو فالقانون لأنه الأئمة يتم النشر ديالها، تتأكد كذلك أنه كذلك واش هاذ المصحة عندها الاتفاقية الوطنية (conventionnée) ولا ما عندهاش، كيمن لنا نطلبو جميع الوثائق من أجل ذلك، ولكن باش نتبعو هاذ الشئ ديال الشيك راه (les cliniques) تيقول ليك راه ذاك الشيك راه ديال الأداء ماشي ديال الضمانة، كنعطبو (comme avance).

كذلك خاصنا نوعيو المواطن بأنه لما يمشي لهاذ المصحة يطلب الحقوق ديالو، يتعرف على الأئمة، يشوف واش هاذ المصحة (conventionnée) ولا لا، راه ما يمكنش نديرو لكل مصحة واحد المفتش واقف عليها يوميا، كين أمور اللي هي خارجة عن الاستطاعة ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار.

(service) للناس باش يخدموا ما كاينشاي.

إلى جينا تنبقاو نتحدثو قدام الناس بهاذ الشكل هذا، أنا أدعوك السيد الوزير أنه في هاذ الزيارة أن تصيفطوا لجنة خاصة، ويجيو ويجلسوا معهم وغادي نوريو لهم الحصاص ونوريو لهم الأجوبة اللي عطاوكم باش تجاوبنا بأن كلها غالطة، اللهم إن هذا منكر واحنا صائمين، هاذ الناس راه ما تيسحقوش يبقاو ديمنا نكذبو عليهم كين المستشفى اللي دوز 14 عام، (les blocs opératoires) واقفين أعباد الله كين (bloc) واحد في الربي يلاه هزوه من زاكورة داوه لمراكش باش يتعالج يا إما في زاكورة ولا في ورزازات داوه لمراكش، مات، مسؤولية من؟ شكون هذا اللي مسؤول على هاذ الوليد اللي عضو الكلب، وبالتالي حتى غير المسائل اللي هي عادية، تطيب عادي ما كاينش المستشفيات، ناهيك على الأدوية اللي ما كايناش. حتى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

انتهى الوقت السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

يمكن لك تحي للوزارة وتكلمو لك بالتدقيق وبالأرقام أشنو هي الإشكاليات اللي كاينة. تكلمتي على المستشفى ديال تنغير، احنا عاونا الصفة ديال الأشغال الكبرى، لأنه الصفة الأولى كان فيها الأشغال وفيها يعني كذلك (les finitions) ما عندهاش، ما كانش عندنا مبرمجة في المالية ديال 2018، وبالتالي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه مراقبة مصحات القطاع الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا حول القطاع الخاص في المصحات الخاصة، تنساءلوكم السيد الوزير على القانون اللي داز في 2015، واللي فيه ما يفيد بأن الوزارة خصصت مفتشية اللي بشكل مباحث تمشي لبعض المصحات وتشوف المال ديال الصحة ديال تطبيق هاذ القانون، وإلى حدود الآن ما

المستشار السيد العربي المحرشي:

احنا الشيكات لأن الشيك طلبوه لينا وطلبوه لي أنا شخصيا، والشيك يتطلبه كضمانة، وملي تدار العملية عاد تتولي تخلص أسمو..

احنا السؤال ديالنا، السيد الوزير، ماشي مشكل، لأن أنا إلى مشيت عندي الشيك تتحمل المسؤولية ديالي، واللي عندو الشيكات وقادر يمشي للمصحات ديال الخواص مزيان يتحمل المسؤولية ديالو، راه المشكل أنه طرحنا هاذ السؤال السيد الوزير باش نديرو واحد المقارنة، المواطن في حيرة من أمره، باش تمشي للخواص مشكل وباش تمشي للقطاع العام كارثة، القطاع العام كارثة السيد الوزير، وكيف ما قالوا زملاء كلهم اللي سبقوني تكلموا على تنغير وأنا عاد كنت في تنغير غير هاذي شهر، والواقع هو اللي تكلموا عليه الإخوان، ذاك الشي اللي في التقارير كله بهتان وزور، مشيت لزاكورة وعرفت الواقع الصحي، في وزان السيد الوزير اللي عطيناكم الأرض وسلمناكم والسيد الوزير السابق التزم باش ييداوا في البناء ديال المستشفى إلى يومنا هذا والو.

دبا، السيد الوزير، بغيتك إلى جات على خاطرك أمام البرلمانين في إقليم العرائش، مولاي عبد السلام، جماعة تازروت، عندكم السيد الوزير الطبية هاذي سنتين باش تعينت إلى يومنا هذا مازال ما التحقتش، 6 ممرضين كابين في ذاك المستوصف، داروا شهادة طبية بـ 6، وقبلها منهم للأسف المندوب، بـ 6.

ابغيتك، السيد الوزير، إذا بغيتي تدير التحدي وتكون رجل مسؤول طلب السوارت ديال المستشفى دبا ديال جماعة تازروت واش كابين عند المندوب؟ المستوصف مسدود والسوارت عند المواطنين، والبارح كانوا محتجين، وانتوما كتقولوا الصحة في وضع جيد وبأن الحكومة تبذل مجهود، الحكومة ترتكب كوارث في حق المواطنين.

الحكومة الآن مسؤولة على الأوضاع المتردية اللي وصلت لها البلاد، شوفوا دبا سير حدا غير السويسي قدامك، السيد الوزير، السويسي مشيت له البارح وشوف الأوضاع كيف دايرة، شوف المستوى ديال المواطنين اللي الدستور تيعطيهم حق التطبيب وشوف المستوى ديالهم كيف داير، شوف الصحة في البلاد كيف دايرة، وللأسف رئيس الحكومة السابق قال أحسن وزير صحة هو اللي داز وتنخافو دبا السيد الوزير عاود هاذ رئيس الحكومة يقول أحسن وزير هو هذا، راه باقين ما درتو والو، باقي الصحة في وضع كارثي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقي تفضلوا السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

ماشى خصاص ديال عقود غادي تعالجو حكومة سابقة في 5 سنوات، مع العلم أن في هذه السنوات لا المضاعفة ديال الميزانية ولا العشرات ديال المشاريع اللي منطلقة يعني كان فيها واحد الشجاعة باش يمكن نخلصو من هذه الفوارق وهذا الخصاص اللي كاين اليوم.

احنا مستمرين في هذه السياسة وتشتغلو كذلك على الحكامة، لأنه لا يكفي أن يكون هناك سكانير في تنغير، ولكن يجب أن يكون كذلك التكوين ديال الناس اللي غادي يخدموه، التكوين في الصيانة كذلك.

لا يكفي أننا نطلقو المشاريع واحنا ما عندناش إمكانيات ديال تدبير تلك المشاريع على المستوى التقني، ما عندناش واحد البرمجة مالية متعددة السنوات، هاذ الشي اللي نتخدمو عليه اليوم باش يمكن نسرعو من الوتيرة ديال الاستتار، وأكثر من ذلك، احنا كنعولو وغادي نعولو على القطاع الخاص باش يساعدنا في الاستتار العمومي على مستوى المستشفيات، هناك أفكار اللي غادي نعروضها في المستقبل باش يمكن نمشيو بسرعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الرابع موضوعه الخصاص المهول للموارد البشرية ووضعية التقنيين والمرضين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعرف هذا القطاع خصاصا مھولا، كذلك يعرف احتقانات اجتماعية خطيرة.

تري ما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها في هذا الموضوع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المسألة ديال الموارد البشرية أساسية، تحفيزها ودعمها والكسب ديال الانخراط ديالها، ظن لأنه أنتوما كنستمعو بأنه الأولويات في قطاع الصحة كثيرة، باش ما تتوجهو لما هو استتار ولا تتوجهو لما هو تسيير يومي ولا غادي تتوجهو كذلك لما هو متطلب تحسين الوضعية المالية اللي تتطلب كذلك إمكانيات مالية مهمة من الميزانية، 4000 منصب شغل في 2018 راه

الاحتجاجية، ولكن السيد الوزير خلىنا فكر معاك واحد التفكير اللي هو شوية بسيط، هاذ الناس من 1993 وهما تبتقاتلوا على النظام الأساسي ما خذاه حتى لهاذي واحد العامين ولا 3 سنين، كيفاش هاذ الحوار؟ ما فهمناش الحوار القطاعي عندكم مسدود ومن 93 الناس تبتقاتلوا على النظام الأساسي، ملي جا النظام الأساسي وملي جا المرسوم دار حتى هو ضحايا، إذن بغينا نشوفو أشنو هاذ الحوار هذا، واش هاذ حوار ولا شي تيلعب على شي، بغينا غير نفهمو.

إذن باش نكونو واضحين، السيد الوزير، لا يمكنكم أن تتحدثوا على العدالة الصحية ولا عن الولوج الصحي ولا عن النموذج التنموي الذي قال زميلكم دبا بأنه يجب أن نوفر لأي مغربي أينما كان الولوج إلى الصحة، إذن هاذ الشيء كله ما يمكن لوش يكون إلا من خلال المورد البشري السيد الوزير.

المورد البشري عندك كله احتقان، كين جوج مقاربات في هاذ الشيء ديال تدبير الموارد البشرية، إما تعبئة الموارد البشرية أن تحب وظيفتها وخاصك تزول لها الملفات الفنية، ما يمكنكش، كلشي واقف، ما معنى وزارة العدل تترقي بالشواهد، ووزارة الصحة لا تترقي بالشواهد، أنا بغيت سؤال مباشر في هذا، ما معناه؟ بمعنى أن الرميدي كان قوي ودافع على الناس ديالو، الوزراء ديال الصحة حتى واحد ما دافع على ديالو، التعليم كانت فيه الترقية بالشواهد وتخلي عليها من 2013، بمعنى كين تحليلات ديال مدبري هذا القطاع عن الشغيلة التي بينهم.

أنا بالنسبة لي الوزير القوي هو الذي يأتي بمكاسب للشغيلة، ما يمكنكش تصلح بالتجهيزات، فينا نهضرو معكم تقول لي التجهيزات راه احنا بينا، أسيدي يجب أن نستثمر في الموارد البشرية، ولا مدخل لعدالة اجتماعية إلا من خلال المورد البشري، كل شي عندكم تبيغوت، المرضين يحتجون، الأطباء ديال القطاع العام يحتجون، التقنيون يحتجون، اللي كابين في المستعجلات يحتجون، اللي راكبين في (l'ambulance) يحتجون، والكل يحتج على من؟

إذن قلنا نشوفو هذا، تقول لي أنا الصندوق ما عنديش، كلام أسيدي تتجيبوا الميزانيات وما تديروا لهاش التحقق، ما تتصرفوهاش كاملة، بمعنى تديروا فشي حوايج اللي ماشي شغلهم فيهم.

أنا بالنسبة لنا في الفريق الإستقلالي ليس من اختصاص وزارة الصحة أن تبني المستشفيات، تمشي لعند وزارة التجهيز كيديروا يمشيوا يديروا لها البنيات التحتية.

السيد الوزير،

مذكرة حزب الاستقلال تقول إلى عندك الخصاص دخلوا الناس في التدريب المؤدى عنه، الانتصاف على الأقل جزئيا، العطالة التي تنهش هذا المجتمع.

مجموع ديال 2016 و2017 فنتاه في 2018 وغادي نمشيو مازال بهذه الوتيرة، يا ربي غير يكون عندنا الإمكانيات باش نلقاو الأطر الطبية اللي تاخذنا هاذ 500 منصب اللي غادي نخلوها في المجال ديال الطب العام، نتماو أننا نلقاو والا غادي نضطرو نمشيو إلى حلول أخرى.

الخريطة الصحية كمشيو في اتجاه أننا نعطيوا للعالم القروي الأماكن اللي فيها خصاص. لما تكلم الأخ على مولاي عبد السلام بن مشيش، فاحنا باش نجيبو من بوجدور طبية لمولاي عبد السلام خاصنا نعوضو، الطبيب اللي تعين في بوجدور ما بغاش يمشي، وبالتالي غادي نعيد لبوجدور نخلي بوجدور بلاش باش نعطي لمركز صحي في إقليم آخر، إذن هذا إكراه راه انتوما مكنعرفوهش.

ثم كذلك لازم ما نتكلمو على الحوار الاجتماعي، باب الحوار الاجتماعي هو مفتوح بالنسبة للوزارة قطاعيا ومفتوح بالنسبة للحكومة، ولكن ما نساوش أنه اتفاق أبريل 2011 توجدت فيه أمور، غادي تقول 7 سنين، غادي تقول لك 7 سنين راه ماشي كثيرة، ولكن احنا مستعدين اليوم لما كان الحوار في 2017 وحيت استأنفته ورفعنا لرئيس الحكومة مجموعة من المطالب والي احنا مقتنعين بها، وأنا نقولها لك بكل وضوح، يمكن هذي ما عمرنا قلتها نقولها لك اليوم:

تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء اللي تبتدئ من 509 أنا متفق عليها ما كين مشكل، تتقولها اليوم علنا؛

الرفع من التعويضات الأخطار المهنية تناقش، خاصها تكون؛

الرفع من التعويض على الحراسة والإلزامية، بطبيعة الحال لما تقارن مع ²(la CNSS) ولا تقارن عند الخواص لازم ما ندير حتى أنا كذلك تخفيف باش يمكن الناس يشتغلوا، ولكن في إطار الميزانية ذاك الشيء اللي عندها في الصندوق، ما يمكنكش نمشي أكثر.

وبالتالي احنا مع الحوار، احنا نتطلبو من هاذ الناس باش يجلسوا للحوار وما يمشيوش في التصعيد لأنه ما غينفعش المنظومة اللي تتعاني مشاكل، الإضراب اليوم راه كيزيد يأزم الوضعية داخل المستشفيات اللي تتعاني من القلة ديال الموارد البشرية، وبالتالي نتطلبو واحد العمل جماعي اليوم واحد المساهمة جماعية ديال كل الفرقاء باش يمكن نوجدو حل في هاذ القطاع اللي وهو أساسي وحيوي بالنسبة لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الوزير على هذا التفاعل مع الإضراب مع الحركات

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

الرئاسة ديال المجلس عليها أن تتفادى هذا مستقبلا، ومن أجل تقوية الدور الرقابي ديال البرلمان، نسقوا معنا احنا كفرنق يوم الجمعة وما نبرمجوش هذا السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ العلمي.

فعلا توصلنا بمراسلة من عند السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفيد على أن السيدين الوزيرين يعتذران على الحضور، لكن ملي تدخلتي الأستاذ العلمي في إطار نقطة نظام، أنا أتوجه إليكم كفريق من أجل تطبيق النظام الداخلي، وخاصة المادة 256، والآن اللي تتكلم في حالة غياب الوزير وما كاينش شي وزير اللي غادي يجاب عليه، نخيركم احنا، أنا كرئيس ديال الجلسة، أخير الفريق الاشتراكي ما بين تقديم سؤاله في نفس الجلسة أو تأجيله، وإذا كان التأجيل علاش درقي لنا نقطة نظام، شكرا السيد الرئيس.

خيرناكم وعندكم الحق الآن في أن تقدموا السؤال ديالكم، من حقكم الآن، في إطار القانون. شكرا.

نمر إلى السؤال الأخير الموجه لقطاع التنمية القروية والمياه والغابات، وموضوعه حماية الملك الغابوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي البرلمانيين،

السيد الوزير،

من أهم الإشكالات التي تعرفها المناطق الغابوية ببلادنا هي الاستغلال البشع للملك الغابوي، حيث تقوم مافيا الخشب بقطع الأشجار بطريقة غير قانونية، دون مراعاة الآثار المدمرة لفعالها هذا على الغابات.

في هذا الإطار نساألكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية الملك الغابوي في المغرب؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد حمو أوحلي كاتب البوالة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية

القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير

هذا قطاع حي، ملي نجبو نقول لك راه الموارد البشرية ونقولو لك راه السيدة تشتكي من تحرش جنسي ونجيو لعندك وفي عوض ما تاخذ لها حقها تدوزها في المجلس التأديبي، هذه الموارد البشرية؟ هذا الدفاع عن الموارد البشرية؟ لن يكون شيء بدون موارد بشرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، السيدة المستشارة، لالة خديجة، السيدة المستشارة، انتهى الوقت. أتفضل السيد الوزير إذا رغبتم في ذلك.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة.

من حقك تدافعي على الموارد البشرية والشغيلة ما كاين مشكل، وأنا كذلك من أول المدافعين على الموارد البشرية بقطاع الصحة في إطار الحوار الهادئ، الحوار البناء، والحوار المعقول، تنقول لك بأنه تتقولي بأنه اللي قبل مني ما عمل والو، إيوا كما كان الحال راه جاب هاد المرسوم ديال المرضين وفيه 250 مليون ديال درهم، احنا كذلك غادي نشتغلو مع السيد رئيس الحكومة في إطار واحد اللجنة باش يمكن نكتبو على المسألة ديال الأطباء باش يمكن لنا نحسنو الوضع ديالهم، كاين كذلك المطلوب من هذه الأطر..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة الدستورية الموجه لقطاع.. تفضل في إطار نقطة نظام السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

باسم الفريق الاشتراكي، احنا السيد الرئيس، فوجئنا قبيل انطلاق الجلسة الدستورية بأن السيد وزير الثقافة والاتصال سيتعذر عليه الحضور، احنا نتفهم العذر، ولكن الفريق الاشتراكي لم يتفهم طريقة تبليغه بالاعتذار قبيل انطلاق الجلسة بنصف ساعة.

احنا، السيد الرئيس، المستشار صاحب السؤال قطع مسافة 350 كلم حتى دخل للقاعة عاد قلنا لو السؤال ديالك أجل، احنا نتعرفو أعضاء الحكومة بإمكانهم أن يتغيبوا إذا كان عندهم نشاط ملكي أو متواجدين خارج أرض الوطن.

اليوم في إطار التضامن الحكومي كان يمكن لشي عضو من الحكومة أن ينوب عن السيد وزير الثقافة ليتفضل بالجواب على السؤال ديال الفريق، أما نجبو حتى للجلسة ونقولو السيد الوزير يتعذر عليه الحضور، فأعتقد أنه في إطار الحرص على التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية،

الأشجار، وكعرفو بأن هاذ الشجرة إلى قطعناها راه ما كتعوض إلى فات 50 سنة، ما يمكنش تعوض على عام أو عامين أو عشرة ولا عشرين، إذن أكثر من نصف قرن عاد ممكن نعوضوها.

كاين الاعتداء المادي اللي هو ديال الأراضي، الزحف ديال المواطنين كاين اللي كيشدوا الأراضي وكيستغلوها وكيلكوها وكيدبروا لها التمليك، وهذا كيادي علاش؟ لأنه ما قمتوش بالتحفيظ، ما قمتوش بعملية التحفيظ النهائية للملك الغابوي، إذن هذا مشكل اللي خاصكم تبيينوه وتبينوا الأنصبة وتبينوا ذوك (les bornes) كل واحدة تديروا فيها العلامة باش المواطن يعرف.

كاين الناس اللي بانين في الغابة، اللي ساكنين في الغابة، أي واحد ما عندوش مأوى كيشي للغابة كيسكن، إذن كيولي الاستغلال والاستيلاء على أراضي، كاينة اللي قطع، كنسمعو بأنه كاين واحد الطرف من الغابة تناع ديال القنطرة، واش صحيح ولا غير صحيح؟ أتما غادي تجاوبونا في هاذ الإطار، كاين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

هو التحفيظ غادي بواحد الوتيرة مهمة جدا، تأمين الملك الغابوي هو ساير بوتيرة مهمة، كذلك فيما يخص إستراتيجية محاربة الحرائق، كذلك المسألة راها وصلت واحد الحد اللي يضرب به المثل في منطقة البحر المتوسط.

احنا دابا قايمين بواحد الدراسة مهمة وشاملة للقطاع هي اللي غنتيين لينا واحد التشخيص وبالتحديد احنا نتشارككم هاذ المشاكل اللي طرحتوها هي حقيقية، ولكن احنا غنديرو واحد العمل اللي هو تشاركي مع الناس اللي عايشين تما، بطبيعة الحال هما عايشين فوق ما تزد الفقر وفوق ما كاين انعكاس سلمي على الغابة، فالتشارك هو أنه تاخذ المصلحة ديال السكان وتاخذ المصلحة كذلك ديال المحافظة على الغابة، وبلا شك غنوصلو لواحد النتيجة اللي غادي ترضي الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

في الحقيقة فيما يخص هذا الموضوع هو مهم جدا، هاذ المسألة تتكاثر وهي متواجدة منذ القدم، من طبيعة الحال الإدارة وتتعاون مع السلطات الترابية والقضائية والدرك الملكي والأمن، هناك تصدي لهذه الظاهرة المشينة، ويمكن لي نقول لكم أن هذا التصدي هذا هو معقول وفي إطار القانون ومنذ ما بين 2013-2017 هناك تسجيل غرامات لواحد العدد ديال يفوق 54000 مخالفة.

بالطبع هذا غير كاف، هناك نقط سوداء ولا سيما فيما يخص تهريب الخشب ديال الأرز، فبالموازاة مع هاذ التداير، هناك فيما يخص المحافظة ديال الغابة هناك تأمين الملك الغابوي، هناك تشجير وإعادة تشجير الغابة بوتيرة تفوق أو تناهز 50 ألف هكتار في السنة، هناك تقليص في حدة الحرائق الغابوية، هاذ الشيء كولو يعني غادي في اتجاه المحافظة على هاذ الثروة هاذي البيئية المهمة واللي من طبيعة الحال هي أساسية للمناخ وأساسية كذلك للاقتصاد والاجتماع فيما يخص المجال الغابوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المغرب كيتوفر على موارد طبيعية بالنسبة للغابة، إنما اللي كنسجلو الآن فهو أن الغطاء النباتي، الغطاء الغابوي عرف واحد التراجع فهاذ السنين، كاينة واحد 30 ألف حتى ل 35 ألف هكتار، أيضا كاينة 1500 نوع النباتي مهدد بالانقراض، وهذا يؤدي إلى تهديد واحد الأنواع ديال الطيور ولا ديال الحيوانات بهذه الغابة.

هناك مجموعة ديال الإشكاليات والعوائق اللي كيعرفها المجال الغابوي، من ضمنها: الحريق كما ذكرت، ولكن أشنو درتوا في الإجراءات ديال الحريق؟ الإجراءات اللي هي تحفظية قبل وقوع الحريق، منها التنقية ديال الغابة، ومنها أمور أخرى وأيضاً عند وقوع التدخلات لإطفاء الحريق.

عندنا الرعي، وهاذ الضغط الرعوي، وهو الذي يشكل خطورة واللي كيادي إلى إعاقة النمو الطبيعي للنبات.

أيضا هناك القطع الجائر والممنهج واللي كنعشوفوه دائما، الدرك الملكي ولا الأطراف الأخرى ماشي هي اللي غادي تحرص، ولكن أتما اللي خاصكم تحرصوا عليه وأتما داخل الغابة، لأنه كاينة حتى من ذوك الصفقات، ذوك الناس اللي مكلفين بالصفقات حتى هما كيتوموا بالقطع وكيتوموا بتهريب هاذ